الفصل الرابع

ديمقراطية السوق فى نظام ليبرالى
حديث المذاهب والواقع(*)

(*) ظهر هذا المقال لأول مرة فى شكل محاضرة ألقاها ناعوم تشومسكى بجامعة كيپ تاون بجنوب أفريقيا فى مايو (١٩٩٧م).

obeikan.com

obeikan.com

(٤)

طلبوا منى أن أتحدث عن بعض جوانب الحرية الإنسانية، أو الأكاديمية ـ وما تلك إلا دعوة تمنحنى كثيرًا من الاختيارات، ولسوف أناقش بعضا منها، مما تتسم بالبساطة.

تعتبر الحرية بدون إتاحة فرصة لممارستها هبة من الشيطان، وكذلك يعتبر رفض إتاحة هذه الفرص أمرًا إجراميّا، ويعد مصير من هم أكثر ضعفًا مقياسًا صارمًا عن المسافة من هنا إلى شيء قد يطلق عليه اسم «الحضارة». وبينما أتحدث سوف يلقى (١٠٠٠) طفل حتفه بسبب أمراض من السهل القضاء عليها، ولسوف يموت ضعف هذا العدد من السيدات، أو قد يعانين من إعاقات خطيرة فى أثناء فترة الحمل أو المخاض، بسبب عدم توافر أبسط أنواع العلاج، أو العناية[١]. وطبقًا لتقديرات هيئة اليونيسيف، سوف يتطلب تلافى مثل هذه الأحداث المأساوية، وكذلك ضمان إتاحة الخدمات الاجتماعية الأساسية على الساحة الدولية، ربع النفقات السنوية المخصصة للأغراض العسكرية «بالنسبة للدول النامية»، ونحو ١٠٪ من نفقات الولايات المتحدة على أغراضها العسكرية. وفى ظل هذه الخلفية من الحقائق، يمكن مواصلة أية مناقشة جادة عن حرية الإنسان.

ومن المعروف أن علاج مثل هذه الأنواع من الأمراض الاجتماعية الخطيرة فى متناول اليد؛ ولهذه الآمال جذور. فلقد شهدت الأعوام القليلة الماضية سقوط نظم استبدادية عاتية، ونمو الفهم العلمى، ويعد هذا من الأشياء الواعدة جدًا، بالإضافة إلى أسباب أخرى كثيرة تجعلنا نتطلع إلى مستقبل زاه، وأما حديث المُفضلين [أو المختارين] فيتسم بالثقة، والشعور بالانتصار؛ ذلك لأن الطريق للتقدم معروف، ولا يوجد أى سبيل غيره.

وتعتبر الفكرة الأساسية، والتى تم إيضاحها بقوة وجلاء هى: «يعد انتصار أمريكا فى الحرب الباردة انتصاراً لمجموعة من المبادئ السياسية ألا وهى: الديمقراطية، والسوق الحرة».

وتعتبر هذه المبادئ «الموجة السائدة فى المستقبل ـ وهو المستقبل الذى أصبحت فيه أمريكا الحارس والنموذج الذى يحتذى به». وما ذكرته آنفًا جاء على لسان أحد كبار المعلقين السياسيين بصحيفة النيويورك تايمز، إلا أن تلك الصورة تقليدية وتكررت على نطاق واسع فى أغلب أرجاء العالم، وقبلها الجميع ـ حتى النقاد ـ وكأنها صحيحة بوجه عام.

وأطلقت هذه الفكرة على الملأ تحت اسم «مبدأ كلينتون» و فحواه: مهمتنا الجديدة هى «تعزيز انتصار الديمقراطية والأسواق المفتوحة»، التى انتصرت توًا، وإن كان لا يزال هناك بعض الأصوات التى لا تتفق مع ذلك.

فمن ناحية، يحض المثاليون المعتنقون لمنهاج ويلسون على تكريس النفس لمهمة البر والإحسان التقليدية، ومن ناحية أخرى يعارض «الواقعيون» هذا الرأى قائلين: ربما تعوزنا الوسائل اللازمة لقيادة الحملات الصليبية هذه التى تتبنى مبدأ «تحسين الأوضاع فى العالم»، ولا يجب علينا إهمال اهتمامنا بخدمة الآخرين[٢]. ويكمن فى هذا الإطار السبيل نحو غاية أفضل.

لكن حقيقة الأمر تبدو لى مغايرة لذلك، فلا يمت المنظور الحالى إلى الجدل حول السياسة العامة إلا بصلة ضعيفة للسياسة الفعلية، كما كان هو الحال بالنسبة لأنواع الجدل العديدة التى سبقته، فلم يوجه الولايات المتحدة، أو أية قوة أخرى مبدأ «تحسين الأوضاع فى العالم، وتتم مهاجمة الديمقراطية فى العالم بأسره، بما فى ذلك فى الدول الصناعية الكبرى ـ على الأقل ديمقراطية كل ما يحتويه المصطلح من معان، شاملة الفرص المتاحة للأفراد حتى يتدبروا شئونهم الفردية والجماعية، وينطبق شىء مماثل على وضع الأسواق، فيعد الهجوم على الديمقراطية والأسواق متصلاً بعضه ببعض.

وتكمن جذور ذلك فى الكيانات الكبرى التى نجدها شمولية عند النظر إلى

هيكلها الداخلى، وتزداد صلة بعضها ببعض، وتعتمد على الدول القوية، ودائمًا تعرب عن عدم مسئوليتها إزاء العامة. وتنمو قوتها الهائلة نتيجة لسياسة اجتماعية تجعل من النموذج البنيوى للعالم الثالث نموذجًا عالميًا، مع وجود قطاعات تتمتع بثروات ومزايا طائلة، تقع جنبًا إلى جنب مع زيادة فى «نسبة من سوف يقاسون من أهوال الحياة بأسرها، ويتنهدون سرًا؛ طالبين توزيعًا أكثر عدلاً للنعم». وينطبق ذلك على ما توقعه چيمس ماديسون زعيم واضعى النموذج الديمقراطى فى أمريكا منذ (٢٠٠) عام[٣]، وتتجلى خيارات السياسة تلك أكثر فى المجتمعات الأنجلو ـ أمريكية، لكنها امتدت للعالم بأسره، فليس بمقدورهم أن ينتسبوا لما «قرره السوق الحر بحكمته التى لا حدود لها، وإن كانت غامضة»، ويعد «إعصار ثورة السوق الذى لايمكن التصدى له» «نوعًا من الفردية الصارمة صيغت تبعًا لمنهاج ريجان»، أو «معتقد تقليدى جديد» من شأنه «إطلاق الحرية الكاملة للسوق»[٤].

المقتبسات السابقة ليبرالية ـ إلى اليسار، وفى بعض الحالات انتقادية. ويتشابه تحليل ذلك عبر بقية الطيف، وإن تميز عامة بكونه نشطًا.

وعلى النقيض، ففى الواقع يلعب التدخل فى سياسات الدولة دورًا حاسمًا، كما كان فى الماضى، وتعد الخطوط العريضة لهذه السياسة بالكاد جديدة. وتعكس النماذج الحالية لذلك «الإخضاع الواضح لقوى رأس المال للعمال»، لأكثر من خمسة عشر عامًا، كما جاء على لسان الصحافة التجارية[٥]، والتى غالبًا ما توضح بصدق آراء مجتمع تجارى شديد الطبقية، شديد الولاء للحرب الطبقية.

وفى حالة ما إذا كانت هذه المدركات صحيحة، إذن يكمن الطريق المؤدى إلى عالم أكثر عدلاً وأكثر حرية، خارج النطاق الذى تم تحديده عن طريق الامتيازات والقوة، ولا أستطيع أن آمل أن أجعل هنا من هذه النتائج واقعًا؛ لكن فقط أحاول أن أقترح أنها جديرة بالدراسة الوافية، وكذلك لأن أقترح أنه قد تبقى المذاهب والأفكار الحالية لكن بصعوبة، إذا لم تساهم فى «تنظيم كل ذرة من عقول العامة

بصرامة، كما ينظم الجيش كل فرد من الجنود المؤلفة له»، وأنا هنا أستعير هذا المبدأ من الكتاب الذى سطره إدوارد برنايز ـ الليبرالى المبجل التابع لكل من سياسات روزڤلت وكنيدى ـ فى كتابه الكلاسيكى عن صناعة العلاقات العامة، حيث يعتبر أحد مؤسسيها، بل وزعمائها.

واستنبط برنايز هذا المبدأ من تجربته الفعلية فى هيئة الدعاية للحكومة أثناء الفترة الرئاسية لودرو ويلسون، والتى كانت تعرف باسم «لجنة المعلومات العامة». وذكر برنايز فى كتابه: **«بالطبع أدى النجاح المذهل الذى حققته الدعاية فى أثناء فترة الحرب إلى فتح عيون القلة الألمعية الموجودة فى جميع أقسام الحياة على إمكانية تنظيم عقول العامة. وكان هدفه من ذلك هو أن يكيف خبراته تلك وفقًا لاحتياجات «القلة الألمعية»، وعلى وجه الخصوص الزعماء من رجال الأعمال المخولون مهمة «التلاعب الواعى والذكى بآراء العامة وعاداتهم المنظمة». وذكر برنايز قبل أن تكرمه بفترة وجيزة الجمعية النفسية الأمريكية عام (١٩٤٩م) على مجمل إسهاماته: «تعتبر مسألة هندسة الموافقة»، هى «الجوهر الحقيقى للعملية الديمقراطية»**.

وعرف الجميع أهمية «السيطرة على عقول العامة» بوضوح متزايد، عندما نجح العامة فى كفاحهم لبسط الأساليب الديمقراطية، ومن ثم ظهرت الدعوة لما تسميه الصفوة الليبرالية بـ«أزمة الديمقراطية»، وهى عندما يتم تنظيم جموع الشعب السلبية واللامبالية حتى تسعى وراء مصالحها ومطالبها؛ ومن ثم تهدد الاستقرار والنظام.

وكما أوضح برنايز المشكلة «مع تفشى الحق فى الاقتراع والالتحاق بالمدارس على الساحة العالمية، أصبحت حتى الطبقة البورجوازية أخيرًا تخشى العامة، فلقد أضحت العامة واعدة لأن تعتلى «منصب الملك» ولحسن الحظ، تم ما هو عكس تلك النزعة ـ كما كان من المأمول ـ باختراع وتنفيذ أساليب جديدة «لتشكيل عقلية العامة»[٦].

وكان من المذهل فى الديمقراطيات الرائدة بالعالم زيادة الوعى للحاجة إلى

«تطبيق الدروس المستفادة» من المنظومات الدعائية التى حققت نجاحًا شديدًا فى أثناء الحرب العالمية الأولى «من أجل تنظيم الحرب السياسية»، ويطابق ذلك ما تفوه به رئيس مجلس إدارة حزب المحافظين البريطانى منذ سبعين عامًا.

واستنبط الليبراليون التابعون لمنهاج الرئيس ويلسون فى الولايات المتحدة تلك النتائج عينها خلال الفترة الزمنية نفسها، وكان من بينهم عامة المفكرين وكبار الشخصيات المشتغلة بمهنة العلوم السياسية الآخذة فى التطور والنمو. وبالنظر إلى ركن آخر من الحضارة الغربية، نجد أن أدولف هتلر قطع على نفسه يمينًا ألا تنهزم ألمانيا مرة أخرى فى حرب الدعاية، وابتكر أساليب خاصة به؛ لتطبيق الدروس المستفادة من الدعاية الأنجلو - أمريكية من أجل الحرب السياسية داخل الوطن[٧].

وفى غضون ذلك، حذر عالم الأعمال من «رجال الصناعة الذين يجابهون الأخطار» من «النفوذ السياسى للعامة الذى تم إحرازه أخيرًا»، والحاجة لشن وكسب «المعركة التى لا نهاية لها بين عقول الرجال»، و«لتلقين العامة بالرواية الرأسمالية»، إلى أن «يصبح بمقدورهم إعادة رواية تلك القصة بدقة مذهلة على الأسماع». ويستمر الحال على هذا النحو، وتتدفق تلاوة هذه القصة بصورة مبهرة مع إضافة المزيد من عناصر الإبهار، ودون شك إضافة إحدى الأفكار الرئيسية فى التاريخ الحديث لها[٨].

وحقًا إنه لمن الضرورى استكشاف ما هو كامن وراء الخطب المنمقة، والبيانات العامة، ومعرفة الممارسات الفعلية والسجلات الداخلية من أجل اكتشاف المعنى الحقيقى «للمبادئ السياسية والاقتصادية» التى دمغوها بأن تكون «موجة المستقبل». وأكثر الطرق التى تسهل فهمنا لذلك هو فحص بعض حالات معينة عن قرب، إلا أنه من الواجب انتقاء تلك الحالات بعناية من أجل تكوين صورة منصفة.

ومن أجل ذلك توجد بعض الإرشادات الطبيعية. ومن المداخل المعقولة لتحقيق هذا هو أن يقع الاختيار على أمثلة انتقاها بالفعل أنصار تلك المذاهب

عينها، وجعلوا منها «أكثر الحالات قوة». وهناك مدخل آخر ألا وهو تقصى السجلات، حيث يصل التأثير لأوجه ويقل التدخل لأقصى حد، ومن ثم يصبح بمقدورنا أن نستوعب المفاهيم التى يتم تطبيقها فى أفضل وأنقى صورها .

وإذا أردنا أن نحدد ماذا كان يعنى الكريملين بمصطلح «ديمقراطية»، و«حقوق الإنسان»، يجب أن نلتفت قليلاً إلى ما ظهر بصحيفة البراقدا من شجب شديد للعنصرية فى الولايات المتحدة، أو إرهاب الدول التابعة لواشنطن، مع انتباه ولو أقل إلى الاعتراض على الدوافع النبيلة . وإن كان ما يوضح ذلك بصورة أشمل وأعم هو الوضع الداخلى فى «الديمقراطيات الشعبية» فى أوروبا الشرقية. وهذه نقطة أولية، وتنطبق على من نصب نفسه فى موقع «حامى الحمى والمثل الأعلى أيضًا»، وتعتبر أمريكا اللاتينية أرض الاختبار التى يمكن أن يقع عليها الاختيار، وبخاصة منطقة أمريكا الوسطى والكاريبى.

ولقد جابهت واشنطن فى تلك المنطقة بعض التحديات الخارجية الضئيلة على مدار قرن من الزمان تقريبًا، ومن ثم تتضح بجلاء أهم مفاهيم هذه السياسة، و«إجماع واشنطن الليبرالى الحديث» على الليبرالية الجديدة فى الفترة الحالية، عندما نقوم بفحص الوضع السائد فى المنطقة، وكيف آلت الأوضاع إلى ما آلت إليه .

ومن الطريف أنه قلما يفعل أحد ذلك، بل وإذا قام أحدهم باقتراح ذلك يتهمونه بالتطرف، أو ما هو أسوأ من هذا، ومن ثم أترك ذلك «كتدريب للقارئ»، مع ملاحظة أن سجل [الوقائع] يعلمنا الكثير من الدروس عن المبادئ السياسية والاقتصادية التى من المقرر لها أن تصبح «موجة المستقبل» .

شنت واشنطن ما يطلق عليه اسم «الحروب الصليبية من أجل تحقيق الديمقراطية»، خلال عهد ريجان بطريقة محمومة ذات طابع خاص، ووقع الاختيار على أمريكا اللاتينية؛ لتكون أرض المعركة . وكانت النتائج التى تم الحصول عليها بوجه عام المثال التوضيحى الأساسى عن كيف أصبحت الولايات المتحدة «الوحى الذى يحض على انتصار الديمقراطية فى الوقت الحالى» وذلك كما جاء على لسان محررى أكبر الصحف الثقافية عن الليبرالية الأمريكية[٩].

وتصف أحدث الدراسات الأكاديمية التى اتخذت من الديمقراطية موضوعًا، أن «إحياء الديمقراطية فى منطقة أمريكا اللاتينية» يعد شيئًا «مبهرًا»، ولكنه ليس بلا إشكاليات فلا تزال «الحواجز التى تعوق تنفيذ الديمقراطية» «هائلة» لكن من الممكن تخطيها من خلال اتحاد وثيق ولصيق بالولايات المتحدة[١٠]. وأكد الكاتب سانفورد لاكوف أن «اتفاقية التجارة الحرة فى شمال أمريكا (النافتا) التاريخية»، تعتبر أداة قوية لتحقيق الديمقراطية. وواصل بقوله تتحرك الدول الواقعة تحت النفوذ التقليدى للولايات المتحدة إزاء الديمقراطية، لأنها «نجت من التدخل العسكرى»، و«الحرب الأهلية».

ودعونى أبدأ بالقيام بفحص أكثر إمعانًا لهذه الحالات، والحديثة من نوع القضايا الطبيعية التى غمرها النفوذ الأمريكى، وحالات أخرى من النوع الذى دومًا ما يقع الاختيار عليه؛ لتوضيح إنجازات «المهمة الأمريكية» وما تعد به.

ويذكر لاكوف: أن أهم «العوائق التى تعرقل تحقيق الديمقراطية» تعتبر هى «المصالح التى أصبحت حقًا مكتسبًا»، والتى تسعى إلى حماية «الأسواق المحلية» ـ وذلك لمنع المؤسسات الأجنبية (وبخاصة الأمريكية) من تعاظم هيمنتها على المجتمع.

ومن ثم يتوجب علينا أن نستوعب أنه يتم تعزيز الديمقراطية؛ وذلك بانتقال اتخاذ القرار ـ الذى يتسم بالأهمية ـ بصورة أكثر إلى أيدى النظم الاستبدادية الخاصة غير المسئولة، والتى غالبًا ما تكون ذات قاعدة أجنبية. وفى غضون ذلك يجب على العامة أن تتراجع وتنكمش أكثر؛ لأن وضع الدولة «يتقلص» وفقًا «للمفاهيم الاقتصادية والسياسية» التابعة لليبرالية الجديدة التى ظهرت ظافرة.

وأوضحت إحدى الدراسات التى أجراها البنك الدولى أن المفاهيم الجديدة تمثل «تحولاً مأسويًا بعيدًا عن مُثُل سياسية تعددية وتشاركية، حيث إنها بدأت تتحرك إزاء أهداف تسلطية تقنية (تكنوقراطية)، وتتوافق تلك الأهداف بصورة شديدة مع العناصر الأساسية للفكر التحررى التقدمى بالقرن العشرين ـ ومن ناحية أخرى ـ مع نموذج لينين، حيث إن النموذجين يحاكى كل منهما الآخر أكثر مما يدركون غالبًا[١١].

وإذا بدأنا التفكير فى هذه الأمور بشكل عقلانى، سوف نتمكن من فهم ما يكمن وراء مفاهيم الديمقراطية والأسواق ـ بالمعنى العملى . وبالنظر إلى لاكوف، نجد أنه لا يمعن النظر فى «إحياء الديمقراطية» فى أمريكا اللاتينية، ولكنه يقرأ مصادر أكاديمية عن الحملات الصليبية التى شنتها واشنطن خلال فترة الثمانينيات. المؤلف هو توماس كاروثرز، الذى مزج دراسة علمية مع «رؤية من الداخل» إثر عمله فى برامج «تعزيز الديمقراطية» فى وزارة الخارجية أيام حكم ريجان[١٢]. يعتبر كاروثرز «مساعدة واشنطن للترويج للديمقراطية» «مخلصة»، ولكنها فشل كبير.

وعلاوة على هذا، تم هذا الفشل بصورة منظمة: ففى المناطق التى تراجع فيها نفوذ واشنطن إلى أقل درجاته ـ وأخص بذلك أمريكا الجنوبية ـ كان هناك تقدم ملموس إزاء الديمقراطية، والتى عارضتها إدارة ريجان بوجه عام، وأخيرًا قبلتها عندما اتضح لهم أن عملية ترسيخ الديمقراطية لا يمكن مقاومتها . وأما فى المناطق التى عظم فيها نفوذ واشنطن لأقصى حد، فلقد تراجع التقدم نحو الديمقراطية لأدنى مستوياته، وإن كان ظهر فى بعض المناطق، فيلاحظ أن نفوذ الولايات المتحدة كان فيها هامشيًا وسلبيًا.

وكانت النتيجة العامة التى استخلصها كاروثرز من ذلك هى أن الولايات المتحدة تهدف إلى أن **تحافظ على «النظم الأساسية . . . للمجتمعات غير الديمقراطية . . . على الإطلاق» وأن تتلافى «التغييرات التى تجريها القاعدة العريضة من الشعب»، وتسعى « إلى تحقيق تغيير ديمقراطى محدود يسرى من أعلى إلى أسفل، لا يغامر بإحداث اضطراب فى هياكل النفوذ التقليدية التى تحالفت معها الولايات المتحدة منذ زمن طويل»**.

تحتاج العبارة الأخيرة إلى تفسير. دائمًا ما يتم ذكر مصطلح الولايات المتحدة؛ للإشارة إلى هياكل النفوذ داخل الولايات المتحدة، وتعد «المصلحة القومية» هى مصلحة تلك الجماعات والتى تعد ذات اتصال واهن بمصالح عامة الشعب.

والنتيجة التى يمكن استخلاصها من هذا : أن الولايات المتحدة تسعى وراء أنماط الديمقراطية التى تسرى من أعلى إلى أسفل، والتى لا تحدث اضطرابًا

لهياكل القوى التقليدية، والتى تتحالف معها دومًا هياكل النفوذ فى الولايات المتحدة، ولا يعد ذلك حقيقة قد تصيبنا بالاندهاش أو بدعة تاريخية.

ولتقدير أهمية هذه الحقيقة، يتوجب علينا أن نفحص عن قرب طبيعة الديمقراطيات البرلمانية.

تعتبر الولايات المتحدة من أكثر الحالات أهمية فى هذا الموضوع، ولا يرجع ذلك لنفوذها فقط، ولكن إلى مؤسساتها الديمقراطية المستقرة التى استمرت لفترات طويلة، وبالإضافة إلى ذلك فإن الولايات المتحدة أقرب الأمثلة التى قد يجدها المرء؛ ولقد أوضح توماس پين عام (١٧٧٦م) : أنه يمكن للولايات المتحدة «أن تصبح سعيدة وقتما شاءت»، فلديها «صفحة بيضاء يمكن الكتابة عليها»[١٣].

تم التخلص من السكان الأصليين ومجتمعاتهم، وتوجد بقايا طفيفة من الهياكل الأوروپية، ويعد ذلك أحد أسباب الضعف النسبى للعقد الاجتماعى وللمنظومات المساندة، التى غالبًا ما ترجع جذورها للمؤسسات السابقة للرأسمالية.

تم تصميم المنظومة السياسية والاجتماعية بصورة واعية، بشكل غير مسبوق. فعند دراسة التاريخ لا يمكن عمل تجارب، لكن الولايات المتحدة قاربت من أن تكون «حالة مثالية» لديمقراطية الدولة الرأسمالية التى يمكن أن نجدها.

وعلاوة على هذا تميز أول من صاغ المنظومة الدستورية ـ ألا وهو چيمس ماديسون ـ بكونه مفكرًا سياسيًا ألمعيًا وصافى التفكير، وانتشرت آراؤه على مدى واسع. **وأوضح چيمس ماديسون فى المناقشات الدائرة حول إرساء قواعد الدستور، أنه فى انجلترا فى حالة ما إذا تم «فتح باب الانتخاب لكل الطبقات، سوف يؤثر ذلك على أمن وسلام ملاك الأراضى، ولسوف يتم استصدار قانون زراعى فى التو» الذى من شأنه منح أراض لمن لا يملكونها.**

وكان لا بد أن تمنع المنظومة التى خطط لها هو وشركاؤه هذا النوع من العدالة، وأن «نحافظ على المصالح الدائمة للبلاد»، ألا وهى حقوق الملكية. **وأعلن**

ماديسون أنه يقع على عاتق الحكومة مسئولية «حماية الأقلية الثرية من الأغلبية».

ولتحقيق هذا الهدف، يجب أن تؤول السلطة السياسية إلى أيدى «أثرياء الأمة»، وهم مجموعة من الرجال سوف «يتعاطفون بشكل كاف» مع حقوق الملكية، ولسوف يكونون «أمناء عند تسليمهم زمام السلطة»، فى حين يتم تهميش الآخرين وتشتيتهم ومنحهم قدراً محدوداً من المشاركة العامة فى المعترك السياسى.

ويتفق من يتبعون منهاج چيمس ماديسون بالإجماع على أن «الدستور يعد وثيقة أرستقراطية الجوهر، تم تصميمها بطريقة تكبح جماح الميول الديمقراطية فى هذه الفترة»، وتسليم مقاليد السلطة إلى «فئة أفضل من البشر» مع استبعاد «من لا يتمتعون بالثراء أو الأصل العريق أو الشهرة من ممارسة أى نفوذ سياسى»(١٤).

وأصبحت تلك النتائج مؤهلة للتطبيق من خلال ملاحظة أن سعى ماديسون ـ والمنظومة الدستورية على وجه العموم ـ إلى إحداث توازن بين حقوق الأفراد ضد حقوق الملكية، لكن الصياغة خادعة، الملكية ليس لها حقوق. من ناحية كل من المبدأ والممارسة، «حقوق الملكية» تعنى حق التملك، عادة التملك المادى، حق شخصى يجب أن يُفضل على كل حق آخر، ويختلف بطريقة حاسمة، فى أنه تملك شخصى لهذه الحقوق، يحرم الآخر منها.

وعند ذكر هذه الحقائق بجلاء، بمقدورنا تقدير قوة المبدأ القائل: «ينبغى على من يملكون البلاد أن يحكموها»، ويوضح چون چاى الذى قام بكتابة سيرة چيمس ماديسون أنها تعد «إحدى شعاراته المفضلة»(١٥).

وقد يجادل المرء ـ وكذلك هو حال بعض المؤرخين ـ أن هذه المبادئ فقدت قوتها عندما تم غزو الأراضى التى تشكل قوام الأمة والاستقرار فيها، بعد أن تم طرد سكانها الأصليين، أو تصفيتهم جسديّا.

ومهما اختلف تقييم المرء لهذه الحقبة، فلقد اتخذت المبادئ الأساسية للدستور

فى نهاية القرن التاسع عشر شكلاً جديداً، وأكثر إجحافًا. **وعندما تحدث چيمس ماديسون عن «حقوق المرء»، كان يعنى بذلك حقوق البشر، لكن أفضى نمو الاقتصاد الصناعى وظهور الأشكال المؤسسية للمشروعات الاقتصادية إلى ظهور معنى جديد تمامًا لهذا المصطلح. وكما هو مذكور بأحد السجلات الرسمية الحديثة «يتم تعريف مصطلح المرء عادة بأنه يشير إلى أى فرد، أو فرع، أو مشاركة، أو مجموعة متحدة، أو جمعية، أو ممتلكات، أو وديعة، أو شركة كبرى، أو أى نوع آخر من المنظمات ـ (سواء أكان تم إنشاؤها فى ظل قوانين أية ولاية أم لا) ـ أو أى كيان حكومى»**[١٦]. **وكان من شأن هذا المبدأ أن يصيب بالصدمة چيمس ماديسون والآخرين، ممن تنتمى جذورهم الفكرية إلى حقبة التنوير والليبرالية الكلاسيكية السابقة للرأسمالية، والتى كانت تتميز بروح مناهضة للرأسمالية.**

لم يتم تقديم هذه التغييرات الجذرية فى مفهوم حقوق الإنسان والديمقراطية بواسطة تشريعات [برلمانية] ـ بصفة أساسية ـ ولكن بواسطة أحكام قضائية وتعليقات فكرية. وأما المؤسسات التى كانوا ينظرون إليها فى الماضى على أساس أنها كيانات صناعية لا حقوق لها ـ فلقد تم تخويلها حقوق جميع الأفراد ـ بل وما يزيد على هذا ربما أنهم ينظرون إليهم «كأفراد خالدين»، و«أفراد» يتمتعون بثروة ونفوذ فوق العادة.

وعلاوة على ذلك لا يخضع هؤلاء إلى الأغراض المحددة التى حددتها شرائع الدولة، حيث يجوز لهم التصرف كيفما شاءوا مع وجود القليل من الضوابط. وتكمن الخلفيات الفكرية التى منحت تلك الحقوق الخارقة للعادة «للكيانات القانونية الجمعية»، فى مذاهب هيجل الجديدة ـ التى تؤكد بدورها على البولشفية والفاشية ـ أى تؤكد على فكرة أن تتمتع تلك الكيانات بحقوق على الأفراد، وتفوق حقوق الأفراد.

ويعارض ـ بمرارة ـ الأكاديميون المحافظون الدارسون للقانون ما طرأ على المبادئ من تجديدات؛ لأنهم على دراية بأن من شأنها تقويض الفكرة التقليدية القائلة بأن الحقوق تلازم الأفراد، بل وتقوض أيضًا مبادئ السوق[١٧].

لكن تم وضع الأشكال الجديدة للحكم التسلطى فى إطار مؤسسى، وفى ذاك الوقت أيضًا تشريع أجور العمال، الذى كان يُعتبر عند التيار الرئيسى للفكر الأمريكى خلال أغلب القرن التاسع عشر، بالكاد أفضل من العبودية، وكان السبب فى هذا الوضع ليس فقط عند حركة العمال الناهضة، ولكن أيضًا عند بعض الشخصيات البارزة مثل إبراهام لينكولن، والحزب الجمهورى، ووسائل الإعلام[١٨].

ويتميز هذا النوع من الموضوعات بأنه يحمل فى طياته معانى كثيرة ومتعددة؛ لفهم طبيعة سوق الديمقراطية، ومرة أخرى ليس بمقدورى إلا أن أذكرها فى هذا الكتاب حيث تساعد المادة والناتج الفكرى فى تفسير مفهوم أنه يجب أن يعكس مفهوم «الديمقراطية»، فى الخارج، نموذجًا تسعى إليه داخل أرجاء الوطن « أنماط الحكم من أعلى إلى أسفل»، مع جعل العامة يؤدون دور «المتفرج»، ولا يشاركون فى معترك اتخاذ القرار الذى يجب أن يكون خاليًا من «هؤلاء الدخلاء الجهلاء الذين يتدخلون فيما لا يعينهم» ـ ولقد أقرت كل هذا النظرية الديمقراطية الحالية .

وبالمصادفة، فقد نقلت هنا بعض مقتبسات من مقالات عن الديمقراطية كتبها والتر ليبمان، الذى يعتبر واحداً من أكثر المفكرين والصحافيين الأمريكيين احترامًا، فى القرن العشرين[١٩]. لكن الأفكار العامة نمطية، وذات جذور قوية ترجع إلى العهد المؤسسى، الذى تم تعديله جذريًا، وإن حدث ذلك فى الحقبة الجديدة ذات الكيانات القانونية الجمعية .

وعودة إلى مسألة «نجاح الديمقراطية» تحت رعاية وإرشاد الولايات المتحدة، نجد أن كلا من لاكوف وكاروثرز لا يسألان عن كيف تأتى لواشنطن الاحتفاظ بهيكل النفوذ التقليدى الموجود فى الدول غير الديمقراطية على الإطلاق . وكلاهما لا يتناول الموضوعات التى تتعلق بالحروب الإرهابية التى خلفت وراءها عشرات الآلاف ممن خضعوا لعمليات التعذيب، ومن بُترت أعضاؤهم، وملايين من اللاجئين، وخراب ربما لا يتسنى لأحد اكتشافه ـ وكانت أغلبها

حروبًا، ثم شنها ضد الكنيسة التى تبوأت موقع العدو، عندما اعتنقت «خيار معاملة الفقراء معاملة مميزة»، وحاولت مساعدة من أصابتهم المعاناة؛ كى يحصلوا على قدر من العدل والحقوق الديمقراطية. وفاق الوضع عن كونه يحمل فى طياته كثيرًا من الرموز، عندما استهل حقبة الثمانينيات الرهيبة باغتيال أحد كبار الأساقفة، الذى أصبح «صوت من لا صوت له»، وانتهت باغتيال ستة من زعماء المفكرين اليسوعيين الذين اختاروا أن يعتنقوا المنهاج نفسه، وتم الاغتيال فى كل حالة على أيدى القوات الإرهابية التى سلحها ودربها من انتصروا فى «الحروب الصليبية التى تم شنها لإرساء الديمقراطية»، ويجب على المرء أن يلاحظ جيدًا أن عملية اغتيال زعماء المفكرين المنشقين فى أمريكا الوسطى كانت مضاعفة؛ لأنه تم اغتيالهم وإسكاتهم. لكن قلما يعرف أحد فى الولايات المتحدة ما كان ينادى به هؤلاء، أو حتى يعلم بوجودهم، وذلك على نقيض المنشقين بالدول المعادية. الذين يتم تكريمهم والإعجاب بهم كثيرًا.

وكما يكرر المنتصرون، فمثل هذه الأمور لا تدخل فى عداد التاريخ، وكما ذكر لاكوف فى دراسته التى لا يخرج موضوعها عن إطار هذا المفهوم، فإن ما تبقى وظل على قيد الحياة هو إشارات إلى «التدخل العسكرى»، و«الحروب الأهلية»، بدون تحديد العوامل الخارجية.

بيد أنه لن ينحى جانبًا وبسرعة هذه الأمور، كل من يسعى إلى فهم هذه المبادئ بطريقة أفضل؛ لأن من شأنها تشكيل المستقبل إذا أطلق العنان لهياكل النفوذ؛ كى تتخذ المسار المقرر لها.

ويعد وصف لاكوف للوضع فى نيكاراجوا من الأشياء التى دلَّت على أشياء كثيرة بوجه خاص، حيث كان المبدأ مرة أخرى: «انتهت إحدى الحروب الأهلية بعد إجراء انتخابات ديمقراطية. وهناك بعض الجهود الصعبة التى يتم بذلها لإنشاء مجتمع أكثر رخاء وقادر على حكم ذاته».

ونزولاً إلى أرض الواقع، نجد أن القوى العظمى التى هاجمت نيكاراجوا، صعَّدت من هجماتها بعد أن أجرت الدولة أولى انتخاباتها التى تمت على أسس

ديمقراطية ـ وكانت تلك انتخابات عام (١٩٨٤م) التى راقبتها عن كثب، واعترفت بشرعيتها الجمعية المهنية لعلماء أمريكا اللاتينية (LASA)، ووفود من البرلمان الأيرلندى، والبريطانى، بالإضافة إلى آخرين بما فى ذلك الوفد الهولندى الحكومى، الذى تميز بالعداء، والذى كان يساند بشكل ملحوظ الممارسات الوحشية التى تمولها حكومة ريجان، وخوزيه فيجريه من كوستاريكا، مراقبون من النقاد اعتبروا هذه الانتخابات شرعية فى هذه «الدولة التى تم غزوها»، دعوا واشنطن إلى أن تسمح للساندينيستا أن «ينهوا ما بدءوه لإرساء السلام؛ لأنهم يستحقون ذلك»، لكن الولايات المتحدة عارضت بشدة إقامة الانتخابات، وحاولت أن تقوضها حيث أصابها القلق؛ لأنه ربما تتدخل الانتخابات الديمقراطية فى الحرب الإرهابية التى تشنها.

لكن النظام المذهبى نحى ذلك جانبا، ومنع نشر التقارير بمهارة متميزة، بل وسار فى منهاج الدعاية الخاضعة للدولة عندما أعلن أن تلك الانتخابات خادعة ولا معنى لها[٢٠].

كذلك تجاهل الحقيقة عندما اقترب موعد إجراء الانتخابات التالية، كما كان مقررًا لها[٢١]، أكدت واشنطن بشكل لا يحمل الريبة أو الشك، أنه إذا لم تأت نتيجة الانتخابات وفقًا لما هو صحيح، فسوف تواصل نيكاراجوا تحمل وطأة حرب اقتصادية غير قانونية، و«استخدام القوة بشكل خارج عن القانون»، وهو الشكل الذى أدانته المحكمة الدولية، وأمرت بوضع نهاية له ـ وبالطبع ذهبت أحكامها سدى، لكن قبلت الولايات المتحدة نتائج الانتخابات فى هذه المرة، وأطرت عليها بشكل مبالغ فيه جدًا، مما يجعل لهذا الوضع العديد من المدلولات[٢٢].

وبالنظر إلى الحدود الخارجية للاستقلال فى ممارسة النقد، نجد أن الصحفى أنتونى لويس ـ وهو كاتب عمود ثابت فى النيويورك تايمز ـ يشير بإعجاب إلى «تجربة واشنطن فى السلام والديمقراطية»، التى أوضحت «أننا نعيش فى عصر رومانسى». ولم يخف على أحد طرقها التجريبية، وشاركت التايمز فى هذا الاحتفال بقولها: «انبجست ينابيع الديمقراطية» فى نيكاراجوا، وإذا التزمت

الصدق والحقيقة، فإن ما حدث كان فى دولة «أصبح اقتصادها مدمراً، وسادها القهر لفترة طويلة، وقوضت قواها حرب بالإنابة كانت مميتة، إلى أن أطاح أبناء البلد المنهكين بالحكومة غير المرغوب فيها بأنفسهم». وكلفنا ذلك «أقل القليل»، وإن تركنا الضحايا يقاسون من «الجسور المحطمة، ومحطات طاقة مهدمة ومزارع خربة»، وقدمت الانتخابات لمرشح واشنطن «قضية رابحة»، وأنهت« إفقار الشعب فى نيكاراجوا»، ناهيك عن الإرهاب المستمر الذى أفضل ألا أخوض فى الحديث فيه.

وبكل تأكيد كانت التكلفة التى تكبدتها واشنطن «أقل القليل». ويشير كاروثرز إلى أن **«عدد الذين لقوا حتفهم فى خضم هذا الصراع منسوبا إلى عدد السكان، يفوق بكثير معدل من تم الفتك بهم فى أثناء الحرب الأهلية بالولايات المتحدة، وكل الحروب قاطبة التى حدثت فى القرن العشرين»**[٢٣].

والنتيجة التى تم التوصل إليها هى «نجاح اللعبة النزيهة التى لعبتها الولايات المتحدة» كما جاء ذلك فى أحد العناوين الرئيسية لأحد المقالات التى تثنى على الدور الأمريكى ـ تاركة كل الأمريكين «متحدين فى سعادة»، وذلك على غرار ما حدث فى ألبانيا وكوريا الشمالية.

وأساليب «العصر الرومانسى» تلك، ورد الفعل إزاءها فى دوائر المتعلمين، تنبئ الكثير عن المبادئ الديمقراطية، التى كان الفوز حليفها، بل وتلقى أيضًا بعض الضوء على سبب «صعوبة الجهود المبذولة» من أجل «خلق مجتمع أكثر ازدهاراً وقادر على حكم نفسه»، فى نيكاراجوا.

ويعد شيئًا صحيحًا أن تلك الجهود فى طريقها للتطبيق وبدأت تقابل بعض النجاح لصالح القلة التى تتمتع بالمزايا، فى حين تواجه الغالبية العظمى كارثة اجتماعية واقتصادية على غرار النمط المألوف فى الدول التابعة للدول الغربية[٢٤].

ويجب علينا ملاحظة إن كان هذا المثل على وجه التحديد هو الذى حث المحررين على أن يطروا على ذاتهم، بتلقيب أنفسهم باسم : «وحى انتصار

الديمقراطية فى عصرنا هذا» وبذلك انضموا إلى صفوف المشجعين المتحمسين.

وبمقدورنا أن نعلم الكثير عن المبادئ التى كان النصر حليفها عندما نتذكر أن هؤلاء أنفسهم الذين مثلوا الحياة الفكرية الليبرالية كانوا من حرضوا على أنه يجب على واشنطن أن تشن حروبها دون رحمة، وتقدم المساعدات الحربية «للفاشيين ذوى النمط اللاتينى... بغض النظر عن عدد من يلقون حتفهم من جراء هذا» لأنه «توجد أولويات أمريكية كبرى تفوق مسألة حقوق الإنسان فى السلفادور». ولذكر جوانب الموضوع باستفاضة، فالمحرر مايكل كينسلى ـ الذى مثل «اليسار» فى التعليقات الحالية وفى المناظرات التليفزيونية ـ قد حذر من نقد سياسة واشنطن الرسمية التى تقضى بمهاجمة أهداف مدنية غير محمية دون تفكير.

وتتسبب مثل تلك العمليات الإرهابية الدولية «فى شقاء المدنيين على مدى واسع». وكما نلاحظ أنه أقر بذلك ـ لكن ربما كان الموقف «شرعيًا تمامًا»، إذ أوضحت نتائج «تحليل المكسب والخسارة» أن ما سوف ينجم عن «كم الدماء المراقة والبؤس» هو «الديمقراطية» ـ وذلك حسبما ورد فى تعريف الحكام العالميين.

ويصر المتعلمون المستنيرون على أن الإرهاب ليس فى حد ذاته قيمة، إلا أنه يجب أن يفى بالمعايير العملية، وعلق على ذلك كيبرلى فيما بعد بقوله: تم إنجاز الأهداف المرجوة ألا وهى: «إفقار الشعب فى نيكاراجوا كان الهدف الأساسى وراء حرب الكونترا، وسياسة الحظر الاقتصادى التى لازمتها، واستخدام حق الفيتو عند مناقشة مديونيات التنمية الدولية»، التى «عصفت بالاقتصاد»، و«ابتدعت الكارثة الاقتصادية، والتى ربما أصبحت الورقة الرابحة للمعارضة فى قضية الانتخابات»، وأخذ بعد ذلك فى الثناء على «انتصار الديمقراطية»، فى «الانتخابات الحرة»، التى تم إجراؤها عام ١٩٩٠م[٢٥].

وتتمتع الدول العميلة بمزايا شبيهة. فعند التعليق على هجوم إسرائيلى آخر على لبنان، أخذ محرر الشئون الأجنبية إتش. دى. إس. جرينواى الذى يعمل

فى صحيفة بوسطن جلوب- والذى وصف فى الماضى وصفًا حيًا أولى كبرى الغزوات التى حدثت منذ خمسة عشر عامًا ـ يؤكد فى تعليقه : **«إذا كان قصف القرى اللبنانية حتى وإن قضى على الأرواح، وكذلك دفع اللاجئين المدنيين إلى الشمال، سوف يفضى إلى تأمين الحدود الإسرائيلية، وإضعاف حزب الله، ونشر السلام، فسوف أقول إن ذلك لابد من فعله، ولسوف يشاطرنى الرأى العديد من العرب والإسرائيليين. لكن لم يتعاطف التاريخ مع مغامرات إسرائيل فى لبنان؛ لأنها قامت بحل القليل من القضايا، وتسببت دومًا فى المزيد من المشكلات»**.

واستنادًا إلى المعايير العملية، يعد قتل العديد من المدنيين، وطرد مئات الآلاف من اللاجئين، وتخريب جنوبى لبنان، عرضًا خلافيًا[٢٦].

وكما أعتقد لن يكون من الصعب العثور على أمثلة مشابهة فى جنوب أفريقيا قبل وقتنا هذا بفترة قليلة، لكن يجب ملاحظة أنى أقتصر على قطاع المنشقين ذوى الآراء المقبولة ـ الذين ينعتونهم باليسار ـ حقيقة تنبؤنا بالكثير عن المبادئ الظافرة، والثقافة العملية التى يجدون مكانتهم بداخلها .

ومن الأمور الكاشفة، رد الفعل إزاء الادعاءات الدورية لإدارة ريجان حول خطط نيكاراجوا للحصول على طائرات اعتراضة نفاثة من الاتحاد السوفييتى. (ولقد أكرهت الولايات المتحدة حلفاءها لكى يرفضوا بيعها لنيكاراجوا)، وأمر الصقور بقصف نيكاراجوا على الفور، ولكن الحمائم عارضوا ذلك؛ لأنه من اللازم التأكد من صحة الاتهامات أولاً، لكن فى حال ثبوت صحتها، سوف تقصف الولايات المتحدة نيكاراجوا بالقنابل.

وأدرك المراقبون العقلاء لماذا ربما تكون نيكاراجوا فى حاجة لشراء طائرات اعتراضية نفاثة، وذلك لحماية أراضيها من الرحلات الجوية للمخابرات المركزية الأمريكية، التى دأبت على امداد قوات الولايات المتحدة بالإنابة بالمؤن، وتزويدهم بأحدث المعلومات التى تمكنهم من اتباع إرشادات مهاجمة العزّل، أو «الأهداف الناعمة» . **ويفهم من ذلك ـ ضمنيًا ـ أنه ليس لأى دولة الحق فى الدفاع**

عن المدنيين من شعبها ضد هجوم الولايات المتحدة، ويعد ذلك المبدأ من المبادئ المثيرة للاهتمام، وربما يدفعنا إلى البحث عن مبادئ مناظرة له.

وتذرعت واشنطن فى حروبها الإرهابية بحجة الدفاع عن النفس، واتخذت من ذلك مبررًا رسميًا على الدوام لأى عمل وحشى تقوم به، وذلك هو المبرر الرسمى لكل عمل وحشى فى التاريخ، حتى هولوكوست النازى. وبالطبع فعندما وجد رونالد ريجان أن سياسات وأفعال حكومة نيكاراجوا، تشكل تهديدًا غير عادى، وخارجًا عن نطاق المألوف للأمن القومى للولايات المتحدة، ولسياستها الخارجية، أعلن «حالة طوارئ قومية للتعامل مع هذا الخطر»، ولم يسخر أحد منه بسبب ذلك[٢٧]. وإن جاء رد فعل آخرين بطريقة مغايرة.

فردًا على الجهود التى بذلها چون إف كنيدى؛ لينظم حركة جماعية ضد كوبا عام (١٩٦١م)، أوضح ديپلوماسى مكسيكى: أنه لن يكون بمقدور المكسيك مجاراة ذلك بسبب **«إذا صرحنا علانية أن كوبا تعد خطرًا على أمننا، فسوف يموت أربعون مليون مكسيكى من الضحك»**[٢٨].

ويتبنى المفكرون المستنيرون فى الغرب رأيًا أكثر رصانة فيما يتعلق بالخطر الخارج عن نطاق المألوف، الذى يهدد أمننا القومى، وباتباع المنطق نفسه أصبح لدى الاتحاد السوفييتى الحق فى أن يغير على الدنمارك؛ لأنها كانت تشكل خطرًا أكبر لأمنه، وبالتأكيد كان له الحق فى زعم ذلك عندما أغار على المجر وپولندا عند اتخاذهما بعض الإجراءات؛ للحصول على الاستقلال.

وبالنظر إلى حقيقة الأمر، فإن المداومة على التذرع بمثل هذه الادعاءات تعتبر مرة أخرى ـ أحد التعليقات المثيرة عن الثقافة العقلية للظافرين، وتلميحًا آخر لما سوف يحدث بعد ذلك.

ولقد كشفت قضية كوبا سياق الحرب الباردة، أظهرت كيف تعمل المبادئ الحقيقية. **ولقد ظهر ذلك مرة أخرى بوضوح شديد خلال الأسابيع القليلة الماضية، عندما رفضت واشنطن أن تقبل حكم منظمة التجارة العالمية (WTO) بشأن تحدى الاتحاد الأوروبى لفرض الحصار على كوبا، وكان ذلك القرار فريدًا**

من نوعه، عند النظر لقسوته وشدته، وبالفعل أدانته منظمة الدول الأمريكية لكونه انتهاكًا للقانون الدولى، وكذلك فعلت الأمم المتحدة تقريبًا بالإجماع. وأخيرًا جدًا تطورالوضع إلى فرض عقوبات على الطرف الثالث الذى لا ينصاع إلى قرارات ومراسيم واشنطن، ويعد ذلك أيضًا انتهاكًا آخر للقانون الدولى، والاتفاقيات التجارية . وكما نشرت صحيفة «نيوزبيبر أوف ريكورد»، ردّت إدارة كلينتون رسميًا بقولها : «تتحدى أوروبا ثلاثة عقود من سياسة أمريكا فى كوبا، والتى ترجع إلى عهد إدارة كنيدى. والذى يهدف إلى إحداث تغيير حكومى فى هاڤانا»[٢٩]. وصرحت إدارة كلينتون أيضًا : «لا تعد منظمة التجارة العالمية أهلاً» لتتعامل فى قضية تختص بالأمن القومى الأمريكى، وليس بمقدورها «إرغام الولايات المتحدة على تغيير قوانينها».

وفى تلك اللحظة نفسها تمامًا كانت تطرى واشنطن ووسائل الإعلام اتفاقية منظمة التجارة العالمية الخاصة بالاتصالات الهاتفية، وأطلقت عليها اسم : «أداة جديدة فى السياسة الخارجية»، التى سوف تجبر دولاً أخرى على تغيير قوانينها وممارساتها؛ وفقًا لمطالب واشنطن . وتصادف أنهم قاموا بتسليم أنظمة الاتصالات الخاصة بهم بشكل أساسى للشركات العملاقة التابعة للولايات المتحدة. وتعد تلك ضربة أخرى شديدة للديمقراطية[٣٠]، إلا أنه ليس لمنظمة التجارة العالمية أية سلطة حتى تجبر الولايات المتحدة على تغيير قوانينها، كما أنه ليس للمحكمة الدولية أية سلطة لإرغام الولايات المتحدة على انهاء إرهابها الدولى، وحربها الاقتصادية التى لا تتسم بالشرعية.

ويماثل كل من مفهوم التجارة الحرة والقانون الدولى الديمقراطية، فكل منها ذو أفكار جيدة، لكن يجب الحكم على نتائجها، وليس على الممارسات .

ويذكرنا هذا المنطق فى النظر إلى وضع منظمة التجارة العالمية، بالأسس التى استندت إليها الولايات المتحدة فى رفض قرار المحكمة الدولية فيما يختص بالتهم الموجهة من نيكاراجوا ضد الولايات المتحدة. ففى كلتا الحالتين رفضت الولايات المتحدة أحكام الجهتين استنادًا إلى الفرض المقبول أنها تتعارض وقوانين الولايات

المتحدة، ومن ثم فبعد تقييم الوضع منطقيًا، تعد المحكمة الدولية، ومنظمة التجارة العالمية، جهتين غير جديرتين بموقعهما .

وشرح الموقف المستشار القانونى التابع لوزارة الخارجية الأمريكية قائلاً: إنه عندما قبلت الولايات المتحدة تطبيق حكم محكمة العدل الدولية فى الأربعينيات «تحالف أغلب أعضاء الأمم المتحدة مع الولايات المتحدة، وشاطروها الرأى فيما يتعلق بالنظام العالمى. لكن فى الوقت الحالى لا يمكن الاعتماد على العديد من هؤلاء حتى يشاطرونا الرأى فيما يتعلق بالمفهوم الأصلى الخاص بتأسيس ميثاق الأمم المتحدة». و«غالبًا ما تعارض نفس تلك الأغلبية الولايات المتحدة فى شئون دولية مهمة».

ولعدم توافر الضمانات التى تسهل للولايات المتحدة أن تمضى قدمًا فيما شرعت فيه، يجب على الولايات المتحدة فى الوقت الحالى أن «تحتفظ بالقوة حتى تقرر ما إذا كان يحق للمحكمة الدولية أن تفرض أحكامها علينا فى أى قضية محددة». وذلك استنادًا إلى مبدأ «لا تقبل الولايات المتحدة الأحكام الإجبارية الخاصة بأى نزاع يتضمن أمورا تقع بشكل أساسى فى صميم الأحكام القضائية الداخلية للولايات، وذلك وفقًا لما تقرره الولايات المتحدة» وتعد «الأمور الداخلية» تلك محل الحوار، هى الهجوم الذى شنته الولايات المتحدة على نيكاراجوا! [٣١].

واتفقت وسائل الإعلام، وكذلك آراء المفكرين بوجه عام على أن : المحكمة الدولية قد جعلت من نفسها مصدرًا غير موثوق به عندما أصدرت حكمًا على الولايات المتحدة.

ولم تنشر أى جهة الأجزاء الحاسمة من قرار المحكمة، بما فى ذلك القرار الخاص باعتبار جميع المساعدات التى تقدمها الولايات المتحدة للكونترا عسكرية وليست إنسانية ـ لكنها ظلت «مساعدات إنسانية» من وجهة نظر الآراء المحترمة، إلى أن جلب الإرهاب الذى تشنه الولايات المتحدة وحربها الاقتصادية، وتدمير المساعى الدبلوماسية «انتصار اللعبة العادلة» التى لعبتها الولايات المتحدة [٣٢].

وعودة إلى قضية منظمة التجارة العالمية، فلا حاجة لنا للتلكؤ عند الزعم القائل بأن بقاء الولايات المتحدة فى خطر، لتبرير تضييق الخناق على اقتصاد كوبا، بل ويفوق ذلك إثارة فرض أنه يجوز للولايات المتحدة أن تطيح بأى حكومة أخرى، من خلال شن اعتداءات وممارسة الإرهاب على مدى واسع طوال سنوات عديدة، وخنق الحالة الاقتصادية .

لم يتحد أحد تصريحات إدارة كلينتون، بالرغم من نقد المؤرخ آرثر شليسنجر لها على أسس واهية، وذكر شليسنجر الذى يكتب «كفرد متدخل فى السياسة التى تبعها كنيدى فى كوبا» أن إدارة كلينتون أساءت فهم سياسات كنيدى .

فلقد كان الاهتمام ينصب على «إشاعة كوبا الاضطرابات فى نصف الكرة الجنوبى»، و«العلاقة السوفييتية»[٣٣] . لكننا تجاوزنا الآن تلك الأمور، ومن ثم تعد سياسات كلينتون مفارقة تاريخية ـ بالرغم من أنه لا يمكن أن نعارضها بشكل آخر ـ وعلى هذا يجب أن نصل إلى نقطة الختام .

ولم يقدم شليسنجر شرحًا لعبارات مثل «إشاعة الاضطرابات فى نصف الكرة الجنوبى»، و«العلاقة السوفييتية» إلا أنه قدم هذا التفسير فى موضع آخر سرّاً .

عند تقديم تقارير للرئيس كنيدى ـ فور تنصيبه ـ عن النتائج التى توصلت إليها بعثة من أمريكا اللاتينية فى مستهل عام (١٩٦١م) أطلق شليسنجر مصطلح مشكلة كاسترو فى «إشاعة الاضطرابات»، والتى أطلقت عليها إدارة كلينتون اسم: جهود كوبا «لإشاعة عدم الاستقرار فى مناطق كثيرة فى أمريكا اللاتينية»، ألا وهى «انتشار فكرة كاسترو عن تولى الفرد أموره بنفسه»، وتلك بالطبع مشكلة خطيرة. وفيما بعد أضاف شليسنجر، عندما «تتميز الطبقات المالكة فى توزيع الأراضى والأشكال الأخرى من الثروات المحلية . . . يطالب فى الوقت الحالى الفقراء، وفاقدو الامتيازات بإتاحة فرص لهم تمكنهم من العيش الكريم . . . وبالطبع كان من أوحى لهم بهذه الفكرة ثورة كوبا» . وأوضح كذلك شليسنجر التهديد الذى تشكله «العلاقة السوفييتية»، ألا وهو «يطير الاتحاد

السوفييتى فى الوقت الحالى بأجنحة، يعرض قروض تنمية كبيرة، وأصبح يمثل نموذجًا لتحقيق التحديث فى جيل واحد فقط»[٣٤].

كان يتم النظر إلى «العلاقة السوفييتية» بمنظور يحاكى ذلك، وإن اتسع مداه فى واشنطن ولندن، مع أن جذوره امتدت إلى حقبة الحرب الباردة منذ ثمانين عامًا.

وبهذا التفسير «السرى» لإشاعة كاسترو «عدم الاستقرار»، و«إثارة المتاعب فى نصف الكرة الجنوبى»، و«للعلاقة السوفييتية»، سوف نقترب أكثر من فهم حقيقة الحرب الباردة، وهى من الموضوعات المهمة، التى يجب علىَّ أن أنحيها جانبًا.

ولن يكون من المثير للدهشة إذا انزوت فى طيات الذاكرة السياسات الأساسية التى لازمت فترة الحرب الباردة، ويماثل ذلك تنفيذ تلك السياسات إلى أن قامت الثورة البولشفية، وأعنى بذلك الغزو المدمر لهايتى وجمهورية الدومينكان، لمجرد ذكر مثالاً واحدًا على «تحسين الوضع العالمى» تحت راية «مثالية الرئيس الأمريكى ويلسون».

ويجب علىَّ أن أضيف أن سياسة الإطاحة بحكومة كوبا ظهرت فى فترة سابقة لإدارة كنيدى، فلقد اعتلى فيدل كاسترو كرسى الرئاسة فى يناير (١٩٥٩م)، وقررت إدارة أيزنهاور فى شهر يونيو أنه يجب الإطاحة بحكومة كاسترو، وأردف ذلك بفترة بدء الهجمات الإرهابية من القواعد العسكرية للولايات المتحدة، واتخذت الولايات المتحدة فى مارس (١٩٦٠م) سرًا قرار بالإطاحة بـ «فيدل كاسترو» وبدأت الهجمات الإرهابية من القواعد الأمريكية، فى سبيل ترسيخ أصول حكم «يكرس نفسه بشكل أكبر للمصالح الحقيقية لشعب كوبا، وأكثر قبولاً لدى الولايات المتحدة»، مع إضافة أنه يجب تنفيذ العملية «بطريقة تتلافى إلقاء أى ضوء على تدخل الولايات المتحدة»، خوفًا من رد فعل أمريكا اللاتينية المتوقع، والحاجة لتخفيف الأحمال من على عاتق مديرى المذهب [المفوضين] داخل الوطن. لم يكن هناك فى ذلك الوقت وجود «للعلاقة

السوفييتية»، و«إثارة الاضطرابات فى نصف الكرة الجنوبى»، وذلك بغض النظر عما هو مكتوب فى النسخة التى قدمها شليسنجر! . وتعتقد المخابرات المركزية الأمريكية أن حكومة كاسترو تتمتع بالتأييد الشعبى (ويوجد لدى إدارة كلينتون دليلاً مماثلا فى الوقت الحالى) وفهمت كذلك إدارة كنيدى أن الجهود التى بذلتها كان من شأنها انتهاك القانون الدولى، ومواثيق الأمم المتحدة، ومنظمة الدول الأمريكية، إلا أنه تم إغلاق ملفات هذه القضايا دون مناقشة، كما أوضحت ذلك الوثائق السرية التى أعلن عنها بمعنى المدة[٣٥].

ودعونى ألقى الضوء على اتفاقية التجارة الحرة بشمال أمريكا (NAFTA) تلك الاتفاقية «التاريخية» التى قد تساعد فى تطوير أسلوب ديمقراطية الولايات المتحدة فى المكسيك، وذلك كما أوضح لاكوف .

ومرة أخرى إذا نظرنا إلى هذه القضية عن كثب فسوف نستشف الكثير . لقد فرض الكونجرس اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا «النافتا» بالرغم من معارضة شعبية عارمة لها، لكن تأييداً طاغيًا كان يساندها على الصعيد الآخر من قبل عالم رجال الأعمال، ووسائل الإعلام؛ لأنها كانت تفيض بالوعود المبهجة؛ لحصد الفوائد بالنسبة للأطراف المعنية، وتوقعت ذلك ـ وإن كان سراً ـ اللجنة التجارية الدولية التابعة للولايات المتحدة، وكبار رجال الاقتصاد المطلعين على أحدث النماذج (الذين فشلوا بشدة فى التنبؤ بالنتائج المناوئة التى نجمت عن اتفاقية التجارة الحرة المبرمة بين الولايات المتحدة وكندا، ومن ثم أخذوا يمضون قدمًا فى نفس الطريق لتطبيق النافتا) .

وقمع الخبراء تمامًا أى تسرب للتحليل الدقيق الذى أجراه مكتب التقييم التكنولوچى (OTA) (وهو مكتب الأبحاث الخاص بالكونجرس)، والذى اختتم تحليله بالنتيجة التالية : **سوف تضر اتفاقية النافتا التى تم التخطيط لتطبيقها بمصالح أغلب سكان أمريكا الشمالية** . واقترح التقرير إجراء تعديلات قد يكون من شأنها توسيع دائرة نفع الاتفاقية، دون قصرها على دائرة ضيقة تدور فى فلك الاستثمار والتمويل . وقد نستخلص معلومات أكثر إن نظرنا إلى كيف قامت الولايات

المتحدة بقمع الوضع الرسمى لحركة العمال بالولايات المتحدة، والتى تم إلقاء الضوء عليها فى تحليل مماثل.

وفى غضون ذلك، أدانت الجهات الرسمية العمال بشدة ؛ بسبب منظورهم «المتخلف وغير المستنير»، و«التخطيطات الفظة التى تحمل فى ثناياها تهديداً»، والتى يحركها «الخوف من التغيير والخوف من الأجانب» ـ مرة أخرى أذكر بعض العينات من وجهة نظر أقصى يسار الطيف، وفى هذه الحالة وجهة نظر أنتونى لويس.

ومن الجلى أن تعد تلك التهم زائفة، لكنها كانت الرد الوحيد الذى بلغ مسامع العامة فى إطار مثل هذه الممارسة الديمقراطية الموحية.

وإذا ذكرت المزيد من التفاصيل فسوف تعلمون الكثير، لكن تم استعراض هذا بالفعل بمنشورات المنشقين فى ذاك الوقت وفيما بعد، لكن الجهات الرسمية حجبتها عن عيون العامة، وليس من المحتمل أن يتم تدوينها فى هذا النوع من التاريخ الذى توافق عليه الولايات المتحدة[٣٦].

وتوارت حاليًا وبهدوء الأقاويل التى تحكى عن العجائب التى حققتها النافتا، وذلك بعد ما انكشف للجميع حقيقتها، ولم نعد نسمع بعد ذاك الحين عن خلق مئات الآلاف من فرص العمل، والفوائد العظيمة التى سوف يجنيها شعوب الدول الثلاث.

وتبوأ مكان هذه الأخبار الجيدة أخرى تحكى عن «وجهة نظر اقتصادية حميدة مميزة» ـ ألا وهى «وجهة نظر الخبراء» ـ التى تقر بأنه ليس للنافتا تأثير ملموس. ونشرت صحيفة وول ستريت چورنال فى أحد المقالات: «يشعر موظفو الإدارة بالإحباط بسبب عدم قدرتهم على إقناع من يقومون بالتصويت أن ذلك الخطر لن يهددهم»، ويعد معدل فقدان الوظائف «أقل بكثير مما توقعه روس پيرو» الذى سمحوا له إن يشترك فى المناقشات الحالية حول النافتا (على نقيض ما حدث فى منظمة الدول الأمريكية، وحركة العمال، ورجال الاقتصاد الذين لم يعبروا عن

صوت الجماعة، وبالطبع عن صوت المحللين المنشقين)، وذلك لاعتبار ادعاءات متطرفة بعض الشيء، ومن السهل أن يسخر منها الجميع.

وعلق أحد المسئولين بالإدارة بحزن: «من الصعب الدخول فى معركة مع النقاد من خلال قول الحقيقة ـ لأن الاتفاقية التجارية لم تفعل حقًا أى شيء». لكن ما تناسوه هو كيف تكون «الحقيقة» عندما كانت الممارسة المبهرة للديمقراطية تدوى طوال الطريق[٣٧].

وفى حين حط الخبراء من شأن النافتا بقولهم: إنها لا تحدث «تأثيرًا ملموسًا» ـ حيث ألقوا «بوجهة نظر الخبراء» السابقة فى وادى الذكريات ـ ظهر في بؤرة الضوء «وجهة نظر اقتصادية حميدة مميزة»، وهذا فى حالة ما إذا اتسعت دائرة منظور «المصلحة القومية»، حتى يضم تحت جناحيه عامة المواطنين. ورفرف التفاؤل الشديد على آلان جرينسپان ـ رئيس مجلس إدارة الاحتياطى الفيدرالى ـ عندما استدعوه للشهادة أمام اللجنة المصرفية لمجلس الشيوخ فى فبراير عام (١٩٩٧م). وكان مصدر تفاؤله هو: «التوسع الاقتصادى الدائم» بفضل «قيود غير تقليدية على الزيادة فى التعويضات، والتى تبدو، وكأنها أساس ناتج من تعاظم إحساس العامل بعدم الأمان» وهذه إحدى الرغبات التى تتجلى فى أى مجتمع عادل. وبالنظر إلى «التقرير الاقتصادى الرئاسى» فى فبراير (١٩٩٧م) الذى تعالت فيه رنة التفاخر بإنجازات إداراته، نجد أن آلان جرينسپان أشار بشكل ملتو إلى «التغييرات التى طرأت على المؤسسات والممارسات التى تختص بسوق العمالة»، واعتبرها أحد عوامل «تقليص الأجور بصورة ملموسة» مما يدعم صحة الحالة الاقتصادية.

ولقد أوضحت إحدى الدراسات التى أجرتها أمانة العمال بالنافتا أحد أسباب هذه التغييرات اللطيفة «مثل الآثار المترتبة على إغلاق أحد المصانع بشكل مفاجئ على أساس حرية الاجتماع والتحالف، وحق العمال فى أن ينظموا أنفسهم فى الدول الثلاث». وتم تنفيذ الدراسة فى ظل القواعد التى حددتها النافتا؛ ردًا على

شكوى عمال الاتصالات الهاتفية من الممارسات غير القانونية، التى تقوم بها شركة سپرينت (Sprint).

وأيدت الشكوى الهيئة القومية لعلاقات العمال بالولايات المتحدة، والتى أصدرت عليها عقوبات لا تذكر بعد سنوات من تأخير الحكم، حيث إن سير الإجراءات دومًا بطيء. ولقد أجازت كل من كندا والمكسيك نشر دراسة عن النافتا أجرتها كات برونفينبرينر، اقتصادية العمل بجامعة كورنيل، لكن لم تجز نشرها إدارة كلينتون، فلقد أزاحت الدراسة الستار عن تأثير النافتا المهم فى إفشال الإضرابات.

أهدر تهديد أصحاب الأعمال بنقل الإنتاج للخارج نصف الجهود المبذولة لتنظيم الاتحاد ـ على سبيل المثال ـ من خلال وضع لافتات على واجهة المصنع مكتوب عليها «نقل العمل للمكسيك». ولم تكن هذه مجرد تهديدات خاملة؛ فعندما نجحت هذه المسيرات المنظمة، قام أصحاب الأعمال بإغلاق مصانعهم كليًا أو جزئيًا بمقدار ثلاثة أضعاف الحد المسموح به قبل تطبيق النافتا «نحو ١٥٪ من الوقت». ويتضاعف خطر التهديد بإغلاق المصانع بالنسبة للصناعات التى يمكن نقلها (مثل التصنيع وليس البناء).

هذه الممارسات ـ وغيرها ـ غير قانونية، لكن ذلك ليس إلا مسألة تقنية تقع على قدم المساواة مع انتهاك القانون الدولى والاتفاقيات التجارية عندما تكون النتائج غير مقبولة.

وأوضحت إدارة ريجان لعالم الأعمال أنه لن تعوق الدول الإجرامية، أنشطة الإدارة غير القانونية المناهضة لأنشطة الاتحاد [اتحاد العمال]، ولقد سار من خلفوه على نهج هذه السياسة.

وكان لذلك أثر عظيم أفضى إلى تدمير الاتحادات العمالية ـ أو يمكن أن أصوغها بكلمات أكثر تأدبًا «تغييرات فى مؤسسات وممارسات سوق العمالة» التى أسهمت فى «تقليص الأجور بشكل ملموس»، فى إطار النموذج

الاقتصادى الذى تم تقديمه للعالم المتخلف بغطرسة شديدة، الذى لم يستوعب بعد المبادئ الظاهرة، التى تفضى إلى سبيل الحرية والعدالة[٣٨].

وعرف الجميع فى الوقت الحالى وبهدوء، كل ما كان يتم نشره خارج الأطر الرئيسية عن الأهداف التى ترمى إليها النافتا : فكان الهدف الحقيقى هو «حبس المكسيك» فى «الإصلاحات» التى جعلت منها «أعجوبة اقتصادية»، **أى بالمعنى الفنى لهذا المصطلح «أعجوبة» للمستثمرين القادمين من الولايات المتحدة، ولأغنياء المكسيك، فى حين يغرق عامة الشعب فى البؤس** .

«ونسيت» إدارة كلينتون «أن الهدف الأساسى للنافتا لم يكن زيادة التبادل التجارى، لكن تثبيت الإصلاحات الاقتصادية بالمكسيك». كما أعلن بغطرسة مارك لفينسون ـ المراسل الصحفى للنيوزويك ـ إلا أنه فشل فقط فى إضافة أنه تم الإعلان جهراً، وبأعلى صوت بما هو مناقض لذلك؛ من أجل تأمين مسار النافتا، فى حين قامت الجهات الرسمية بإقصاء النقاد الذين أبرزوا هذا «الهدف الخفى» بمهارة بعيداً عن أفكار السوق الحر على يد أصحابه.

وربما يتم الإعلان عن أسباب ذلك أيضًا فى يوم من الأيام، وقد يميط «حبس المكسيك» فى هذه الإصلاحات، كما كان المأمول ـ من الخطر الذى اكتشفته ورشة عمل أقيمت فى واشنطن فى سبتمبر عام (١٩٩٠م).

كانت النتيجة التى توصلت إليها ورشة العمل : **تعتبر العلاقات مع المكسيك فى ظل الديكتاتورية المكسيكية الوحشية جيدة، بالرغم من وجود مشكلة عويصة، ألا وهى «قد تحاول الديمقراطية الناشئة فى المكسيك اختبار طبيعة تلك العلاقة الخاصة من خلال تسليم مقاليد السلطة لحكومة تهتم أكثر بتحدى الولايات المتحدة فى النواحى الاقتصادية والقومية»**[٣٩].

لكن هذه المسألة لم تعد مشكلة خطيرة فى الوقت الحالى؛ ذلك لأن المكسيك أصبحت «سجينة الإصلاحات» بعد توقيعها الاتفاقية، ولدى الولايات المتحدة الحق فى أن تتغاضى عن تلك الشروط برغبتها، أما المكسيك... فلا.

ونستخلص من ذلك أن الديمقراطية تعتبر خطراً فى الداخل والخارج، كما

يوضح ذلك المثل الذى اخترته، حيث تسمح أمريكا بالديمقراطية، بل وترحب بها، لكنها تحكم على ما تدره من نتائج، وليس على الممارسة. وكانت النافتا إحدى الوسائل الفعالة التى تعمل على تقليص خطر الديمقراطية. وتم تنفيذ ذلك داخل الوطن من خلال تحويل الديمقراطية لمسار عكسى بطريقة فعالة، وأما فى المكسيك فقد كان التنفيذ بالقوة، بالرغم من معارضة الشعب التى ذهبت أدراج الرياح. وأصبحت النتائج الآن أداة يحدوها الأمل، وقادرة على إرساء الديمقراطية على الطريقة الأمريكية فى دولة المكسيكيين الجهلاء، وقد يوافق على هذا أى معلق شكاك يعى حقيقة الموقف.

ومرة أخرى أؤكد أن الأمثلة التى وقع اختيارى عليها لتوضيح انتصار الديمقراطية أمثلة حدثت بالفعل، ومثيرة، بالرغم من أنه لم يتم صياغتها تمامًا وفقًا للأسلوب المرجو.

الأسواق دائمًا بناء اجتماعى، وفى الشكل المحدد، تصنعه السياسة الاجتماعية ليخدم فى تحجيم عمل الديمقراطية، كما هو الحال فى اتفاقية النافتا، واتفاقيات منظمة التجارة العالمية، والأدوات الأخرى التى قد تجىء فى المستقبل.

ومن الحالات التى تستحق إمعان النظر فيها، اتفاقية الاستثمار المتعددة الأطراف (MAI)، التى شارك فى صياغتها نادى الأثرياء ومنظمة التجارة العالمية (حيث كان ميلاد اتفاقية الاستثمار المتعددة الأطراف)، وكان المأمول من هذه الاتفاقية كما ظهر للجميع، هو البدء فى اتباع الاتفاقية دون أن يعى جمهور الشعب، مثلما كان الهدف المبدئى بالنسبة للنافتا، لكن لم يتحقق هذا الهدف تمامًا، بالرغم من نجاح «نظام المعلومات» فى إخفاء القصة الأساسية. وفى حالة تنفيذ الخطط التى تم تصميمها فى مسودات نصوص المعاهدة، سوف يصير العالم بأسره «حبيس» ترتيبات الاتفاقية التى تمنح الشركات الانتقالية أسلحة ذات قوة عاتية من أجل تقييد معترك السياسات الديمقراطية، تاركة السياسات بشكل أساسى فى أيدى كبار طغاة القطاع الخاص الذين يتوافر لديهم الكثير من الوسائل للتدخل أيضًا فى السوق، وربما تم عرقلة هذه الجهود فى منظمة التجارة العالمية،

بسبب احتجاج «الدول النامية»، الذى تميز بالقوة، وبخاصة فى الهند وماليزيا، وهما من الدول التى ترنو إلى أن تصبح فروعًا لشركات أجنبية كبرى. لكن ربما كان أفضل من هذا النموذج الذى تقدمت به منظمة OECD ، ألا وهو فرض تلك الاتفاقية على العالم كله كأمر واقع، وكذلك ينطبق الحال على نتائجها الجلية، ويتم التخطيط لهذا الوضع فى سرية رائعة حتى الآن[٤٠].

فلقد لازم إعلان مبدإ كلينتون مثال ممتاز لإيضاح المبادئ المنتصرة، ألا وهو ما أنجزته إدارة كلينتون فى هايتى. وبما أن هذا النموذج يعد من أصعب الحالات، فمن اللائق أن نمعن النظر فيه .

فلقد تم السماح بالفعل لرئيس هايتى المنتخب بالرجوع، لكن بعد إخضاع المؤسسات الشعبية لموجة من الإرهاب استمرت ثلاث سنوات، نفذتها قوات على صلة وثيقة بواشنطن، وما زالت إدارة كلينتون ترفض أن تسلم لهايتى مستندات مؤلفة من (١٦٠) ألف صفحة تلقى الضوء على موجة إرهاب الدولة، فى حوزة القوات العسكرية للولايات المتحدة؛ من أجل ـ كما ذكرت منظمة مراقبة حقوق الإنسان ـ «تلافى إظهار أمور محرجة»، توضح تورط حكومة الولايات المتحدة مع نظام حكم الانقلاب[٤١].

كان من الضرورى أيضا تلقين الرئيس أريستايد «دورة مكثفة فى الديمقراطية والرأسمالية»، كما وصف قائد مؤيديه فى واشنطون عملية تمدين القس المثير للمتاعب.

ولا يخفى ذلك الأسلوب على أحد فى أى مكان، عندما يتم التفكر فى التحول غير المرغوب فيه إلى الديمقراطية الرسمية .

ولكى يعود أرستيد لهايتى، تم إرغامه على قبول برنامج اقتصادى يوجه سياسات حكومة هايتى لاحتياجات «العالم المتمدين، وبخاصة القطاع الخاص، سواء على المستوى المحلى أو الخارجى» وذلك بسبب أنهم خططوا لأن يصبح المستثمرون الأمريكيون قلب المجتمع المدنى فى هايتى جنبا إلى جنب مع أثريائها الذين آزروا الانقلاب العسكرى، لكن لم يشتمل الموقف على فلاحى هايتى،

وسكان الأحياء الفقيرة الذين نظموا مجتمعًا مدنيًا زاخرًا بالحياة، والحماسة، بل واستطاعوا أيضًا أن ينتخبوا رئيسًا لهم، بالرغم من المصاعب الجمة، مما يوضح عداء الولايات المتحدة الفورى، وجهودها لقلب أول نظام حكم ديمقراطى فى هايتى[٤٢].

لكن تحولت الأفعال غير المقبولة التى يقوم بها «الجهلاء والفضوليون» فى هايتى - إلى النقيض من جراء استخدام العنف، وبالطبع كانت الولايات المتحدة ضالعة فى هذا الأمر بصورة مباشرة، حيث لم يقتصر دورها فقط على عقد الاتصالات مع الإرهابيين الموجودين بهايتى، والذين أخذوا على عاتقهم تنفيذ المهمة. وأعلنت منظمة الدول الأمريكية فرض الحصار على هايتى، لكن إدارتى كل من بوش [الأب] وكلينتون قوضتا ذلك منذ البداية من خلال استثناء الشركات الأمريكية، وكذلك تفويض شركة تكساكو للبترول «Texaco Oil Company» سرًا أن تزود حكومة الانقلاب ومؤيديها الأثرياء بما يحتاجون، إليه منتهكة بذلك العقوبات الرسمية؛ ومن ثم ظهرت بجلاء حقيقة مهمة فى اليوم السابق لهبوط قوات تابعة للولايات المتحدة «لاستعادة الديمقراطية»، لكن تلك الحقيقة لم تصل إلى المسامع العامة، وبالطبع ليس من المحتمل أن تصبح أحد الأحداث المرشحة للتدوين فى صفحات التاريخ[٤٣].

وتم فى الوقت الحالى استعادة الديمقراطية، وكذلك إجبار الحكومة الجديدة على أن تنبذ البرامج الديمقراطية وبرامج الإصلاح التى ألحقت العار بواشنطن، وعلى أن تتبع سياسات مرشح واشنطن فى انتخابات عام (١٩٩٠م)، الذى كان نصيبه (١٤٪) من الأصوات.

ويخبرنا هذا المثال المدهش بالكثير عن معنى ومدلولات انتصار «الديمقراطية والسوق الحرة».

وفيما يبدو، فقد استوعب شعب هايتى الدرس، حتى لو فضل من يديرون المبادئ فى الغرب أن يظهروا الأمر فى صورة مغايرة، ونشرت الصحف أن: شارك فى الانتخابات الأولية التى أقيمت فى إبريل عام (١٩٩٧م) «٥٪ فقط»، من الأصوات، مما أثار التساؤل «هل خذلت هايتى آمال الولايات المتحدة؟»[٤٤].

لقد ضحينا بالكثير لكى نضعهم على مسار الديمقراطية، إلا أنهم جاحدون، ولا يستحقون هذا، وبمقدور المرء أن يفهم لماذا يحض «الواقعيون» على فكرة أننا بعيدون عن الحملات الصليبية التى تبغى «تحسين الوضع العالمى».

ولقد اتخذت الولايات المتحدة مواقف شبيهة بذلك فى جميع أرجاء نصف الكرة الجنوبى، وأوضحت نتائج الاقتراع أن السياسة تعد مدلولاً على «الملل»، و«عدم الثقة»، و«اللامبالاة» بنسبة تفوق كثيراً معدلات اختيار «تشويق» أو «حماس»، فمن قام بالاقتراع كان «جمهور العامة الذى أصابته اللامبالاة . . . والذى يشعر وكأنه متفرج على النظام الديمقراطى فى بلده»، و«تخيم عليه حالة عامة من التشاؤم مما سوف يحدث فى المستقبل».

وجاءت نتائج أول استفتاء تم إجراؤه فى أمريكا اللاتينية (وكان الاتحاد الأوروبى راعيًا له) مشابهة كثيراً للنتائج سابقة الذكر، «فلقد علق عليها المنسق البرازيلى بقوله: «يحمل هذا الاستفتاء فى طياته واحدة من أخطر الوسائل، ألا وهى إدراك العامة أن من استفاد من التحول للديمقراطية كان الصفوة فقط»[٤٥].

ويلاحظ الأكاديميون بأمريكا اللاتينية أنه قد تزامنت موجة إرساء الديمقراطية مع الإصلاحات الاقتصادية الليبرالية الحديثة، والتى آذت الغالبية العظمى من الشعب، وأفضت إلى تقييم ساخر للإجراءات الديمقراطية الرسمية.

ولقد كان لتقديم برامج شبيهة فى أغنى دول العالم آثار مماثلة، ففى مستهل حقبة التسعينيات، وبعد مرور خمسة عشر عامًا على النموذج المحلى للتعديل الهيكلى، أصبح ينظر أكثر من ٨٠٪ من سكان الولايات المتحدة إلى المنظومة الديمقراطية، وكأنها مزحة خادعة -وذلك مع وجود نظام أعمال شديد القوة. وكذلك ينظرون للاقتصاد على أنه: «غير عادل أساسًا». وتعتبر هذه هى النتائج الطبيعية للتصميم المحدد «لديمقراطية السوق» فى ظل حكم نظم الأعمال.

ولكن هذه بالفعل نتائج طبيعية ومتوقعة، فيرجع تاريخ إرساء الليبرالية الجديدة لقرون عديدة ماضية، وآثارها معروفة لدى الجميع. **وأوضح المؤرخ المشهور جدًا «بول بيروخ» أن: «الليبرالية الاقتصادية التى تم فرضها قسراً فى**

القرن التاسع عشر على دول العالم الثالث تعتبر دون شك عنصراً مهمّا لتفسير تأخر نهضة الحياة الصناعية بها»، أو حتى «انعدام الصناعة». فى حين تقدمت أوروبا والمناطق التى استطاعت أن تنأى بنفسها بعيداً عن طائلة سيطرتها، وكان ذلك من خلال انتهاك تلك المبادئ[٤٦]. وبالإشارة إلى ماض أكثر حداثة، نجد أن التقرير السرى الذى قدمه آرثر شليسنجر عن البعثة التى أرسلها كنيدى إلى أمريكا اللاتينية انتقد بواقعية «النفوذ المهلك لصندوق النقد الدولى»، وأخذ يقتفى آثار ما كان يحدث فى فترة الخمسينيات، ونطلق عليه حاليًا «إجماع واشنطن». (ويعنى آرثر شليسنجر بذلك «التعديل الهيكلى»، و«الليبرالية الجديدة»). وبالرغم من إلقاء كثير من الخطب المنمقة الواثقة، فلم يفهم الجميع كثيراً عن التنمية الاقتصادية، فى حين إذا رجعنا للتاريخ، نجد أن بعض دروسه واضحة، ولن يصعب فهمها.

ولسوف أعود لمناقشة المبدأ السائد، الذى يقر بأن «انتصار الولايات المتحدة فى الحرب الباردة» يُعد انتصاراً للديمقراطية والسوق الحرة. وبالنظر إلى الديمقراطية، المذهب صحيح جزئيّا، بالرغم من أنه يجب علينا أن نفهم ماذا تعنى كلمة ديمقراطية: سيطرة من أعلى لأسفل؛ من أجل «حماية أقلية الموفورين من الأغلبية»، لكن ماذا عن السوق الحرة؟ نجد جميعنا أنه أيضًا عند تعريف هذا المصطلح سوف نبتعد كثيراً عن الواقع، كما أوضحت كثير من الأمثلة.

وباعتبار حالة النافتا، فقد اهتمت تلك الاتفاقية بجعل المكسيك «حبيسة نظام اقتصادى» يحمى المستثمرين من خطر «تفتح الديمقراطية». وتخبرنا شروط الاتفاقية بكثير من المبادئ الاقتصادية التى انتصرت، فلا تعد هذه الاتفاقية «اتفاقية تجارة حرة»؛ ذلك لأنها تتسم بكونها حمائية بدرجة شديدة، وتم تصميمها حتى تعوق المنافسين من دول شرقى آسيا وأوروبا. وعلاوة على هذا فهى تحاكى الاتفاقات العالمية، من حيث إنها تنطوى على مبادئ مناهضة للسوق، مثل «حقوق الملكية الفكرية»، وهى قيود متطرفة لم تقبل بها قط المجتمعات الثرية فى أثناء مرحلة نموها، لكنها تعتزم الآن استغلالها حتى تحمى الشركات الكبرى الموجودة على أرض الوطن. فعلى سبيل المثال: تدمر «حقوق

الملكية الفكرية» الصناعات الدوائية فى الدول الفقيرة، وفى الوقت نفسه تحجب التطورات التقنية، مثل : العمليات الإنتاجية المتطورة للمنتجات الممنوحة براءة الاختراع، فلم يعد التقدم شيئًا مرغوبًا فيه كما هو الحال بالنسبة للأسواق، إلا إذا أغدق فوائده على الطبقة المعتبرة.

ولاحت أيضًا فى الأفق بعض الأسئلة عن طبيعة «التجارة»، وأوضح المسئولون مؤكدين أن أكثر من نصف تجارة الولايات المتحدة مع المكسيك تتألف من صفقات يتم إبرامها بين الشركات، ومن الملاحظ تزايد معدل تلك الصفقات بنسبة (١٥٪)، بعد تطبيق اتفاقية النافتا .

منذ العقد الماضى استأجرت المصانع ـ أغلبها تملكها الولايات المتحدة ـ فى شمالى المكسيك قلة من العمال، وبدون ـ تقريبًا ـ أى صلة بالاقتصاد المكسيكى، وصنعت تلك المصانع أكثر من ثلث المحركات المستخدمة فى السيارات الأمريكية، وكذلك صنعت ثلاثة أرباع المكونات الأساسية الأخرى . أدى انهيار الاقتصاد المكسيكى فى عام (١٩٩٤م) ـ والذى تلا تطبيق اتفاقية النافتا ـ مع استثناء بالغى الثراء، والمستثمرين الأمريكيين (الذين تحميهم مخصصات حكومة الولايات المتحدة؛ لإنقاذ المؤسسات ماليًا) .

مما أفضى لزيادة الحركة التجارية بين الولايات المتحدة والمكسيك؛ بسبب أن الأزمة الجديدة التى جعلت عامة الشعب تهوى فى المزيد من الفقر «حولت المكسيك إلى مصدر أرخص للعمالة، وتهاوت أجور عمال المصانع إلى عُشْر أجور العمال فى الولايات المتحدة» .

وطبقًا لما أدلى به بعض المتخصصين: يتكون نصف الحجم التجارى للولايات المتحدة مع دول العالم بأسره من تلك الصفقات، التى يتم إبرامها مركزيًا. وينطبق القول كثيرًا على دول صناعية أخرى[٤٧]، بالرغم من أنه يتوجب على المرء أن يتعامل بحذر مع النتائج المستخلصة عن المؤسسات ذات الثقة المحدودة على مستوى العامة . ووصف بعض رجال الاقتصاد النظام العالمى اليوم بأنه

«نظام مركنتالى»(*) مؤسسى بعيد كل البعد عن مبدأ التجارة الحرة، استخلصت منظمة (OECD) : «تعمل المنافسة الاحتكارية من قبل القلة، والتفاعل الاستراتيچى بين الشركات والحكومات ـ وليس الأيدى الخفية لقوى السوق ـ على تشكيل الميزة التنافسية اليوم، والتقسيم الدولى للعمل فى الصناعات ذات التكنولوچيا الفائقة»(٤٨).

بل وينتهك الهيكل الأساسى للاقتصاد المحلى المبادئ الليبرالية الجديدة، التى أطرى عليها الجميع، ويلاحظ أن الفكرة الرئيسية عن العمل القياسى فى ظل تاريخ الأعمال بالولايات المتحدة هى : «حلت منشآت الأعمال الحديثة محل آليات السوق، فى مجال تنسيق الأنشطة الاقتصادية، وتخصيص الموارد». يمثل الكثير من الصفقات المحلية أحد الانحرافات الأخرى بعيدًا عن مبادئ السوق(٤٩).

وتتعدد الأمثلة عند التطرق لهذا الموضوع، فعلى سبيل المثال، عند النظر لمصير مبدأ آدم سميث عند اعتبار حرية الناس فى الانتقال مكونًا جوهريًا للتجارة الحرة عبر الحدود، وعند التحول لعالم المؤسسات عابرة الدول، والتى تزودها الدول القوية بالحلفاء الاستراتيچيين، والمؤازرة فى وقت الشدة، نجد أن اتساع الهوة بين المبدأ والواقع أصبحت مذهلة .

وهناك صيغتان مختلفتان لنظرية السوق الحرة :

المبدأ الرسمى، وما يمكن أن نطلق عليه «مبدأ السوق الحرة الموجود بالفعل»والذى يعنى أن مبدأ السوق فى صالحك، لكنى فى حاجة للتزود بالحماية من الدولة التى ترعانى .

ويتم فرض المبدأ الرسمى على الضعفاء الذين لا يمكنهم الدفاع عن أنفسهم، لكن هذا المبدأ يعد «موجودًا بالفعل»، وسار الأقوياء على نهجه منذ الحقبة التى

(*) المركنتالية «Mercantilism» هى نظام اقتصادى نشأ فى أوروبا عند انهيار الإقطاع لتعزيز ثروة الدّولة عن طريق التنظيم الحكومى الصارم لكامل الاقتصاد الوطنى، وانتهاج سياسات تهدف إلى تطوير الزراعة والصناعة وإنشاء الاحتكارات التجارية الخارجية ـ قاموس المورد (بتصرف) ـ المترجمة .

ظهرت فيها المملكة المتحدة كالدولة الأكثر تقدمًا فى النظم المالية والعسكرية فى أوروبا، وأكثرها تطورًا، وصاحب ذلك زيادة حادة فى معدلات جباية الضرائب، وارتفاع فى الإدارة العامة للبلاد بصورة فعالة؛ ذلك لأن الدولة أصبحت «اللاعب الأكبر فى الاقتصاد»، مع توسعها عالميًا[٥٠]. ومن ثم فقد أصبحت مثالاً يحتذى به حتى يومنا هذا فى عالم الصناعة، وبالطبع اتبعته الولايات المتحدة، بدءا من نشأتها.

وأخيرًا تحولت المملكة المتحدة إلى الدولية الليبرالية عام (١٨٤٦م)، بعد (مائة وخمسين عامًا) من النظم الحمائية، والعنف، ونفوذ الدولة، التى وضعتها فى مركز متقدم كثيرًا، عن أى منافس.

لكن كانت هناك تحفظات مهمة عند التحول للسوق، فقد توالى تصدير (٤٠٪) من مصنوعات النسيج البريطانية للهند المحتلة، وانطبق ذلك أيضًا على الصادرات البريطانية بوجه عام. وتم حجب الصلب المصنع فى بريطانيا عن أسواق الولايات المتحدة من خلال فرض تعريفات جمركية عالية جدًا، حتى تمكنت الولايات المتحدة من تطوير صناعة الصلب بها، وعلى النقيض كانت الهند والمستعمرات الأخرى لا تزال أسواقًا مهيأة.

بيد أنه عند النظر للهند، نجد أنها حالة إرشادية؛ لأنها أخذت تنتج حديدًا بكميات تماثل تلك التى تنتجها أوروبا بأكملها فى نهاية القرن الثامن عشر. وعكف المهندسون البريطانيون على دراسة تقنيات أكثر تقدمًا؛ لتصنيع الحديد بالهند عام (١٨٢٠م)، وذلك محاولة منهم لسد «الفجوة التكنولوچية».

وفى ذلك الوقت كانت بومباى تصنع القاطرات على مستويات تنافسية عندما ازدهر استخدام السكك الحديدية، لكن «مبدأ السوق الحرة الموجودة بالفعل» دمر جميع تلك القطاعات بالصناعة فى الهند، مثلما دمر صناعة النسيج، وصناعة بناء السفن، وصناعات أخرى كانت متقدمة طبقًا لمعايير تلك الحقبة.

وعلى النقيض، لاذت كل من الولايات المتحدة واليابان بالفرار من السيطرة الأوروبية، وأصبح بمقدورهما اتباع النموذج البريطانى، الذى يحض على التدخل فى السوق.

وعندما أثبتت المنافسة اليابانية أنه من الصعب السيطرة عليها، ألغت المملكة المتحدة هذه اللعبة بكل بساطة، حيث أغلقت الإمبراطورية أبوابها أمام الصادرات اليابانية، وكأن هذا أحد أسباب نشوب الحرب العالمية الثانية. وطالب المصنعون الهنود بالحماية فى الوقت نفسه - لكنهم كانوا يطالبون بالحماية من بريطانيا، وليس من اليابان.

ألا ترون كم كانت بريطانيا محظوظة؛ فلقد حدث ذلك فى ظل مبدأ السوق الحر المتواجد بالفعل[٥١].

ومع التخلى عن الصورة المقيدة لمبدأ «دعه يعمل دعه يمر» التى اتبعتها الحكومة البريطانية خلال حقبة الثلاثينيات، بدأت الحكومة البريطانية فى التدخل بصورة مباشرة أكثر فى الاقتصاد المحلى أيضًا. وفى غضون أعوام قليلة ارتفع معدل إنتاج أدوات الآلات لخمسة أضعاف المعدل السابق، وصاحب ذلك ازدهار صناعات الكيمياويات، والصلب، وصناعات الفضاء، بل واستضافت بريطانيا صناعات جديدة. ووصف ويل هاتون الوضع قائلاً: «خيمت على الأجواء موجة جديدة من الثورة الصناعية»، **ومكنت الصناعات التى تتحكم فيها الدولة بريطانيا من أن يتضاعف انتاجها بمعدلات تفوق انتاج ألمانيا بأكمله خلال الحرب، وذلك لتضييق الفجوة بينها، وبين الولايات المتحدة، التى كانت تتمتع فى ذاك الوقت بنمو اقتصادى مذهل؛ بسبب تولى مديرى الشركات الشئون الاقتصادية التى كانت تنسقها الدولة فى أثناء فترة الحرب**[٥٢].

وبعد مرور قرن على تحول إنجلترا إلى ضرب من ضروب الدولية الليبرالية، سارت الولايات المتحدة على الدرب نفسه، فبعد مائة وخمسين عام من العنف، وفرض النظم الحمائية، أصبحت الولايات المتحدة أغنى وأقوى دولة فى العالم، مثلما كانت بريطانيا فيما مضى، ومن ثم أخذت تلاحظ ميزات «الدخول فى المعترك» حيثما يكون بمقدورها سحق أى منافس لكن ـ مثلما فعلت انجلترا ـ من خلال فرض تحفظات حرجة.

وأحد هذه التحفظات هو استخدام واشنطن لقوتها؛ حتى تعوق التنمية المستقلة فى أى دولة أخرى ـ كما فعلت المملكة المتحدة.

وأصبح التطور فى أمريكا اللاتينية، ومصر، وجنوبى آسيا، وفى دول أخرى شيئًا «مكملاً»، وليس «تنافسيا». وأخذت الولايات المتحدة على عاتقها التدخل فى الحركة التجارية على مدى واسع، فعلى سبيل المثال تم تخصيص معونة خطة مارشال (Marshal Plan) ؛ لشراء المنتجات الزراعية من الولايات المتحدة، ويعد ذلك سببا جزئيًا وراء تزايد نصيب الولايات المتحدة على مستوى العالم فى تجارة الحبوب، حيث ارتفع المعدل من أقل من (١٠٪) قبل الحرب، إلى أكثر من النصف عام (١٩٥٠م)، فى حين تراجعت صادرات الأرجنتين إلى الثلث .

وكذلك تم استغلال المعونة المقدمة من الولايات المتحدة تحت اسم «الغذاء من أجل السلام» فى تدعيم تجارة المحصولات الزراعية بالولايات المتحدة، وأيضًا فى الشحن، وتقليص دور المنتجين الأجانب، أضف إلى ذلك وجود إجراءات أخرى من أجل منع التنمية المستقلة [للدول لأخرى](٥٣) .

وكان السبب وراء تدمير زراعة القمح فى كولومبيا تدميرًا محققًا، هو إحدى هذه الوسائل، والتى بدورها تعتبر أحد عوامل زيادة صناعة المخدرات، ومما صعدها، وساعد على ازدهارها سريعًا فى جميع أرجاء منطقة الأندين، كانت السياسة الليبرالية الجديدة، التى تم فرضها خلال السنوات السابقة .

وانهارت صناعة النسيج بكينيا عام (١٩٩٤م)، عندما فرضت إدارة كلينتون نظام الحصص، وعرقلت الطريق أمام التنمية التى حاولت كل دولة صناعية أن تسير فيه، فى حين حذر المسئولون (الإصلاحيون الأفريقيون) أنه : «يجب عليهم أن يحققوا المزيد من التقدم» ؛ لتحسين أوضاع العمليات التجارية، و«يصدقوا على إصلاحات السوق الحرة»، و«السياسات التجارية والاستثمارية»، التى تفى ومتطلبات المستثمرين الغربيين .

وفى ديسمبر (١٩٩٦م) منعت واشنطن صادرات المكسيك من الطماطم، منتهكة بذلك اتفاقية النافتا، وقواعد منظمة التجارة العالمية (وتم ذلك دون وضع عوائق فنية ؛ لأن ما فعلته كان مجرد لعبة قوة لم تكلفها حتى إصدار تعريفة رسمية)، ويتكلف إنتاج هذا المحصول فى المكسيك قرابة بليون دولار أمريكى سنويًا.

وأعلنت الولايات المتحدة أن السبب الرسمى وراء هذه الهبة التى تم منحها لمنتجى الطماطم فى فلوريدا هو «هبوط الأسعار بشكل صناعى كأحد تداعيات منافسة المكسيك»؛ لأن مستهلكى الولايات المتحدة يفضلون استعمال الطماطم المكسيكية. وبصياغة الموقف فى شكل آخر، تم تطبيق مبادئ السوق الحرة، لكن نتائجها كانت على عكس الجوهر(٥٤).

ويعد كل ما ذكرته أمثلة متفرقة.

ومن الأمثلة الموضحة للأمور، وضع هايتى، والبنغال التى تعد أثرى جائزة استعمارية فى العالم، ومصدر جزء كبير من ثروة فرنسا. فلقد صارت تحت سيطرة الولايات المتحدة بعد غزو القوات البحرية لها، فى عهد ويلسون منذ ثمانين عامًا، وتحولت تلك الدولة حاليًا إلى كارثة، فمن الصعب أن يسكنها أحد فى المستقبل غير البعيد. فلقد بدأعام ١٩٨١م تنفيذ استراتيچية التنمية، التى خططت لها كل من المعونة الأمريكية، والبنك الدولى، واعتمدت خطط التنمية على إنشاء مصانع للتجميع، وتصدير المحصولات الزراعية، ويعنى ذلك التحول عن إنتاج الطعام لتأمين الاستهلاك المحلى. وتنبأت هيئة المعونة الأمريكية أن هذه الاستراتيچية سوف تفضى إلى «تغيير تاريخى إزاء سوق شديدة الاستقلالية عند تعاملها مع الولايات المتحدة». فلسوف تتحول البنغال إلى «تايوان البحر الكاريبى»، وشاطرها البنك الدولى هذا الرأى، وزودها بوصفاته المعتادة من أجل «تعظيم منشآت الأعمال الخاصة»، وتقليص «الأهداف الاجتماعية»، مما رفع معدلات اللامساواة، والفقر، وقلل مستوى الصحة والتعليم.

قد نلاحظ، وذلك لأهمية الموقف، أن البنك الدولى دأب على تقديم هذه الوصفات النمطية، وفى الوقت نفسه يقدم معها طقوسًا توضح الحاجة إلى خفض معدلات اللامساواة، والفقر، وتحسين الصحة، والتعليم، فى حين تفصح الدراسات الفنية للبنك الدولى عن احتساب المساواة النسبية، وارتفاع معدلات الصحة، ومستويات التعليم من أهم عوامل التنمية الاقتصادية.

وبالنظر إلى حالة هايتى، نجد أن النتائج كانت كالمعتاد: حصد المكاسب

المصنعون الأمريكيون، وكبار الأثرياء فى هايتى، وتراجعت الأجور بهذه الدولة بنسبة (٥٦٪)، خلال حقبة الثمانينيات ـ أى وباختصار حدثت «معجزة اقتصادية».

وظلت هايتى كما هى هايتى، ولم تصبح تايوان، وإنما انتهجت مساراً مختلفًا تمامًا، كما يعلم تمامًا المستشارون.

وحاولت أول حكومة ديمقراطية فى هايتى أن تخفف من وطأة الكارثة الآخذة فى التفاقم، والتى كان من شأنها استدعاء ما تلى ذلك من اعتداءات واشنطن، والانقلاب العسكرى، والإرهاب.

و«باستعادة الديمقراطية» قررت هيئة المعونة الأمريكية أن تمنع المعونة التى تقدمها، حتى تتأكد من أنه تم خصخصة مصانع الأسمنت، والطحين؛ حتى يستفيد من ذلك أثرياء هايتى، والمستثمرون الأجانب (المجتمع المدنى بهايتى) طبقًا «للأوامر التى صاحبت استعادة الديمقراطية»، فى حين عرقلت النفقات المقدمة لقطاعى الصحة والتعليم.

وتلقت الأعمال المتصلة بالزراعة تمويلاً كبيرًا، فى حين لم يتح أى منها للزراعة، وللحرف اليدوية، والتى تعد مصدر دخل الغالبية العظمى من السكان. وأما مصانع التجميع التى يملكها الأجانب، ويشتغل العاملون بها (وأغلبهم من النساء)، فى ظل ظروف بشعة، ويتقاضون أجورا زهيدة جدًا ـ فهى تستفيد من استهلاك كهرباء رخيصة يدعمها «ملاحظو الدولة» الأسخياء.

وبالنظر لوضع فقراء هايتى، وهم يشكلون الغالبية العظمى من الشعب، لا يمكن تقديم معونات لما يستهلكونه من كهرباء، أو وقود، أو ماء، أو غذاء؛ حيث تمنع قواعد صندوق النقد الدولى تقديم مثل هذا النوع من المعونات. وقبل تطبيق هذه «الإصلاحات» كان إنتاج الأرز المحلى يفى بالفعل بجميع معدلات الاحتياج المحلى.

وكان لذلك الأمر صلة وثيقة ومهمة بالاقتصاد الوطنى. وبفضل «التحرير» الأحادى الجانب، تدهور إنتاج الأرز المحلى إلى (٥٠٪) مما كان عليه، ولذلك الوضع آثار يمكن التنبؤ بها على الاقتصاد.

وتعتبر عملية التحرير بالفعل عملية من جانب واحد، ويتوجب على هايتى أن تقوم بعمل «إصلاح»، وأن تجتث التعريفة الجمركية طبقًا للمبادئ الصارمة لعلم الاقتصاد، والتى ـ باتباع إحدى أعجوبات المنطق ـ قامت باعفاء الأعمال المتعلقة بالنشاط الزراعى التابعة للولايات المتحدة، **ويواصل هذا القطاع تلقى مساعدات شعبية ضخمة تزايدت فى عهد إدارة ريجان إلى أن بلغت (٤٠٪) من إجمالى دخل المزارعين عام (١٩٨٧م)**. وبالطبع الآثار الطبيعية المترتبة على ذاك الوضع مفهومة ومقصودة، فلقد لاحظ أحد تقارير هيئة المعونة الأمريكية الصادرفى عام (١٩٩٥م) أن «سياسة التجارة والاستثمار التى يوجهها التصدير» والتى قررتها واشنطن «سوف تضغط ـ بدون رحمة ـ على مزارعى الأرز»، ومن ثم سوف يتم إجبارهم على التحول إلى الهدف الأكثر عقلانية، وهو تصدير المحصولات الزراعية لصالح المستثمرين بالولايات المتحدة، ويتفق ذلك مع مبادئ نظرية التوقع المنطقى(٥٥).

وباتباع هذا النوع من الأساليب، تحولت أفقر دولة فى نصف الكرة الجنوبى إلى أكبر مشترى للأرز الذى تنتجه الولايات المتحدة، وبذلك أصبحت تضاعف ثراء المنشآت التجارية بالولايات المتحدة التى يتم تدعيمها علانية . ودون أدنى شك، بمقدور هؤلاء المحظوظين الذين تلقوا تعليمًا غربيًا جيدًا تفسير الوضع كالتالى :

سوف تنهمر الفوائد على فلاحى هايتى، وعلى سكان الأحياء الفقيرة فى النهاية . وقد يختار الأفارقة أن يسيروا فى درب مماثل ، كما ينصحهم فى الوقت الحالى زعماء «تحسين الوضع العالمى»، والصفوة من أبناء البلد، وربما لن يتمكنوا من رؤية اختيارات أخرى فى ظل الظروف الحالية .

لكن فى حالة وقوع اختيارهم على ذلك، يجب أن يجروا عملية الاختيار بأعين مفتوحة .

ويوضح المثال الأخير أهم الانحرافات التى تتم من خلال اتباع المبدأ الرسمى للتجارة الحرة، وتعد هذه إحدى أهم مشكلات العصر الحديث؛ لدرجة تفوق

أهمية نظام الحماية، والذى كان قد تجاوز أكثر معدلات التدخل حدة فى العصور السابقة. بيد أن ذلك يُعَدّ من أكثر الأوضاع التى تكون دومًا محل الدراسة، فى ظل الانهيار المألوف للمبادئ، والتى أسهمت بطريقة مفيدة فى إخفاء الحقائق الاجتماعية والسياسية.

ولسوف أذكر أحد الأمثلة الواضحة الدالة على هذا: اعتمدت الثورة الصناعية على القطن الرخيص، وبالمثل اعتمد «العصر الذهبى» للرأسمالية المعاصرة على الطاقة الرخيصة، ولكن الحفاظ على أسعار السلع الضرورية رخيص، مع توافرها، لا يدخل فى النظام الاقتصادى.

ويعد أحد المكونات المهمة لنظرية السوق الحرة: عدم السماح بتقديم المعونات. لكن يلاحظ أن قادة رجال الأعمال بالولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية قد توقعوا حدوث انهيار، إذا لم تتدخل الدولة بشكل رئيسى، كما حدث خلال فترة الحرب، مما مكنهم فى النهاية من اجتياز الكساد العظيم.

وأصرت هذه الفئة أيضًا على أنه «لا يمكن أن توجد» الصناعات المتقدمة «بشكل مُرْضى فى ظل اقتصاد حر تمامًا وتنافسى ولا يحظى بالمعونات»، ومن ثم تعد «الحكومة هى طوق النجاح الوحيد المتاح». (نشرت ذلك دورية فورتشن (Fortune)، وبيزنس ويك (Business Week) موضحة أن هذا الرأى يحظى بإجماع عام)، ولقد علموا أن نظام البنتاجون سوف يصبح أفضل السبل؛ لتحويل التكلفة على عاتق العامة.

ومن الممكن أن يؤدى الإنفاق العام الدور الحفاز نفسه، لكن تكمن فى جنباته بعض النواقص [من وجهة نظر المذهب الرسمى]، فلا يمكن اعتباره معونة مباشرة مقدمة لقطاع المؤسسات؛ ولأنه يحث على الديمقراطية، ولأنه سوف يعمل على إعادة التوزيع. **بينما لا يتسم الإنفاق العسكرى بأى من هذه الملامح غير المرغوب فيها. وهو أيضًا من السهل ترويجه عن طريق الخداع. ولقد أوضح قائد القوات الجوية فى عهد الرئيس ترومان ذلك الأمر ببساطة بقوله: لا يجب علينا استخدام مصطلح «معونة»، بل استخدام كلمة «أمن»، وتأكد أن الميزانية**

العسكرية سوف «تفى باحتياجات صناعة الطائرات» . وكانت تلك هى الكلمات نفسها التى تفوه بها .

وكانت إحدى النتائج المترتبة على ذلك، أن أضحت صناعة الطائرات المدنية من أهم صادرات الولايات المتحدة، وتعد صناعة السفر والسياحة التى تعتمد على الطائرات مصدرًا من مصادر الفوائد العظيمة(٥٦) .

وأصبح من المناسب جدّا لكلينتون أن يختار شركة «بوينج» : «نموذج يحتذى به بين الشركات عبر أمريكا»، عندما كان يعلن عن «رؤيته الجديدة الخاصة» بمستقبل السوق الحرة .

ومن أفضل الأمثلة على الأسواق الموجودة بالفعل، تمركز صناعة الطائرات المدنية تقريبًا فى أيدى شركتين : بوينج ـ ماكدونالد ، وإيرباص . ويعزى وجود ونجاح كليهما إلى المعونات العامة التى كانت تقدم لهما ببذخ .

وينطبق الشىء نفسه على صناعة الكمبيوتر والإلكترونيات بوجه عام، والتكنولوچيا الحيوية، والاتصالات، أو يمكن القول إن تلك الحقيقة تنطبق على كل قطاع حيوى بالاقتصاد (٥٧) .

ولم يكن هناك داعٍ لتفسير الملامح الرئيسية «لرأسمالية الأسواق الحرة الموجودة بالفعل» عند إدارة ريجان، والسبب أن أعضاءها كانوا أساتذة هذا الفن، حيث أخذوا على عاتقهم تمجيد هذه الأسواق فى أذهان الفقراء على أرض الوطن، وكذلك فى مناطق الخدمة خارج الوطن، فى حين دأبوا على التفاخر بكبرياء أمام مجتمع الأعمال بالعالم بقولهم، وذلك كما ظهر فى أحد المقالات بصحيفة مجلس العلاقات الخارجية تعليقًا على أحداث العقد : **«عمل ريجان على خفض حجم الواردات التى قد تنافس الصناعة بالولايات المتحدة أكثر من أى رئيس سبقه على مدى أكثر من نصف قرن» . ولاحقاق الحق، فإن ما فعله يفوق ما فعله من سبقوه أجمعين ؛ لأنهم «كانوا يعتمدون بشكل كبير على فرض النظم الحمائية منذ حقبة الثلاثينيات» . فلقد حول ريجان الولايات المتحدة من «زعيمة التجارة الحرة المتعددة الأطراف فى العالم إلى أحد الزعماء الذين يتحدون ذلك» . وتزعم**

أنصار ريجان «هجومًا متواصلاً على مبدأ السوق الحر»، وكان قوامهم من الأثرياء وذوى النفوذ منذ مستهل حقبة السبعينيات، بالرغم من شجب «باتريك لو» الخبير الاقتصادى بأمانة الجات فى إحدى مقالاته الأكاديمية، التى عمل فيها على تقدير آثار القيود التى فرضتها إجراءات ريجان، ووجد أنها ثلاثة أضعاف القيود المفروضة من كبرى الدول الصناعية الأخرى[٥٨].

ويعتبر الاتجاه الشديد القوة «إزاء استخدام النظم الحمائية» جزءًا واحدًا فقط من «الهجوم المتواصل» على مبادئ التجارة الحرة الذى تفاقم لدى «التفرد الصارم لإدارة ريجان».

ويسرد فصل آخر من هذه الرواية تحويل كم هائل من الأموال العامة للشركات الخاصة ذات النفوذ، وغالبًا ما يتم ذلك تحت الستار التقليدى المسمى «بالأمن»، وهو -كما لاحظ ستيوارت ليزلى- «ستار دفاعى كان من شأنه زيادة الإنفاق العسكرى «بمقدار ثابت» بشكل يفوق معدلاته خلال منتصف حقبة الستينيات»[٥٩]. **وأصيب العامة بالفزع من جراء التهديدات الأجنبية (الروسية والليبية... إلى ماشابه ذلك). لكن اتسمت الرسالة الموجهة من الموالين لريجان لعالم الأعمال مرة أخرى بالأمانة.**

فلم يكن محتملاً أن يتسنى لصناعة السيارات والصلب، وأدوات الماكينات، شبه الموصلات، وغيرها من الصناعات فى الولايات المتحدة أن تصمد أمام المنافسة اليابانية، أو تتقدم سريعًا فى مجال التكنولوچيا الناشئة، لولا اتخاذ الولايات المتحدة إجراءات شديدة للتدخل فى السوق.

ولا داعى لأن أشرح المبادئ العاملة لزعيم «ثورة المحافظين» فى الوقت الحالى، وأقصد بذلك «نيوت جينجريتش» الذى أخذ يحاضر بصرامة أطفالاً فى السابعة من عمرهم عن شرور الاعتماد على الإعانة الاجتماعية، فى حين أخذ على عاتقه توجيه المعونات العامة لناخبين من الأثرياء، أو أن أسلط الضوء على مؤسسة هيريتيج (Heritage Foundation) التى تصوغ مقترحات الميزانية وفقًا لمحافظى الكونجرس، ومن ثم تدعو إلى - وبالفعل حصلت على - زيادة فى

ميزانية البنتاجون بمعدل يفوق الزيادة التى خصصها كلينتون؛ لتوكيد رسوخ «قاعدة الدفاع الصناعية»، تحت حماية الدولة، وإهداء التكنولوچيا مزدوجة الاستخدام «للمستفيدين»(*)؛ لتمكنهم من الهيمنة على الأسواق التجارية، وإثراء أنفسهم على حساب العامة.

ويدرك الجميع أن المقصود بالمشروعات الحرة هو أن يتحمل العامة التكاليف، وكذلك المخاطر فى حالة ما إذا ساءت الأمور، والمثال الدال على ذلك ما تم إنفاقه لإنقاذ بنوك ومؤسسات من مآزق مالية؛ مما كبد العامة أخيرًا مئات المليارات من الدولارات. **ووفقًا لمعايير نظم السوق الحرة الموجودة بالفعل، فمن المفروض تخصيص الفوائد للصفوة، وأما التكاليف والمخاطر فمن الواجب تعميمها على الشعب**. واستمرت تلك الأقصوصة التى يرجع تاريخها إلى قرن مضى خالدة حتى الوقت الحالى، دون أن يطرأ عليها أية تغييرات ملحوظة، وبالطبع لم يقتصر هذا الوضع على الولايات المتحدة فقط.

ويجب تأويل البيانات التى يدلى بها إلى العامة فى ضوء هذه الحقائق، والتى من بينها دعوة كلينتون الحالية إلى مشروع التجارة، وليس المعونة فى إفريقيا، مع فرض سلسلة من الشروط التى تصادف أنها تخدم مصالح المستثمرين بالولايات المتحدة، وتزيد من الخطب المنمقة، التى كان بمقدورها تلافى مثل هذه الأمور، كما هو الحال بالنسبة للسجل الطويل لهذه المفاهيم. وبالنظر إلى واقع الأمور نلاحظ جميعًا أن برامج المعونة المقدمة من قبل الولايات المتحدة تتميز بأنها الأكثر شحًا وبخلاً، عند المقارنة ببرامج أى دولة متقدمة.

يمكن دراسة نموذج واضح، مثل شرح تشستر كروكر لخطط إدارة ريجان فى أفريقيا عام (١٩٨١م)، فذكر قائلاً:

«نساند فرص السوق المفتوحة، والوصول للموارد الرئيسية، وتوسيع نطاق الاقتصاد الأفريقى والأمريكى»؛ ونرغب فى أن نوجه الدول الأفريقية إلى «الطريق الرئيسى لاقتصاد السوق الحر».

(*) التكنولوچيا التى تستخدم فى الصناعات الحربية والصناعات المدنية.

وفيما يبدو فلقد فاق هذا البيان حد السخرية؛ لأن من تفوه به أحد زعماء «الهجوم المتواصل»، على «اقتصاد السوق الحرة»، وإن اتسم خطاب كروكر بالعدالة عند النظر إلى معايير مبدأ السوق الموجودة بالفعل، حيث تخصص الحكومة فرص السوق والوصول إلى الموارد للمستثمرين الأجانب وشركائهم المحليين، ومن المفروض أن يتوسع ويزدهر الاقتصاد بطريقة معينة؛ حتى يمكن حماية «القلة من الأثرياء من الأغلبية»، ومن ثم يستحق الأثرياء حماية الدول لهم، بل ويستحقون تزويدهم بالمعونات التامة . فكيف يتأتى لهم أن يزدادوا ثراء إلا بهذه الطريقة من أجل مصلحة الجميع ؟؟

وفى السطور التالية سوف أشرح «نظرية السوق الحرة الموجودة بالفعل» بطريقة أخرى :

أسفرت دراسة مكثفة عن المؤسسات العملاقة عابرة الدول عن «مارست كل الشركات الكبرى فى العالم نفوذًا حازمًا من جراء السياسات الحكومية و/ أو العوائق التجارية فى استراتيچياتها وأوضاعها التنافسية»، و«يوجد على الأقل عشرون شركة من ضمن قائمة أول مائة شركة فى مجلة «الثروة- Fortune» (١٩٩٣م) لم يكن مقدرًا لها البقاء على الإطلاق كشركات مستقلة، لولا قيام حكوماتها بإنقاذها»، وذلك عن طريق تعميم الخسائر، أو أن تحمل الحكومة على عاتقها الخسائر بكل بساطة فى أوقات الشدة .

ولقد تم إنقاذ شركة لوكهيد بتقديم (٢٥٠) مليون دولار أمريكى لها فى شكل دين تضمنه الحكومة . وأوضحت الدراسة نفسها أن تدخل الحكومة الذى «أصبح قاعدة وليس استثناء خلال القرنين الماضيين . . . قد أدى دورًا فى تطوير ونشر كثير من المنتجات، وعمليات التطوير، وبخاصة فى مجال الفضاء والإلكترونيات والزراعة الحديثة، وتكنولوچيات الخامات، وتكنولوچيا الطاقة والنقل»، وكذلك الاتصالات والمعلومات والتكنولوچيات بوجه عام . (ويعد الإنترنت وشبكة الويب العالمية أكثر الأمثلة الحديثة المثيرة للدهشة)، وأما فى الماضى فكانت هناك صناعات المنسوجات، والصلب، وبالطبع الطاقة .

فلقد أصبحت سياسات الحكومة بمثابة «قوة ساحقة فى صياغة استراتيچيات

وتنافسية كبرى الشركات بالعالم»[٦٠]. ويؤكد عدد من الدراسات الفنية الأخرى هذه النتائج.

وليست الولايات المتحدة منفردة فى مفهوم «التجارة الحرة»، حتى ولو قام منظروها بقيادة الأوركسترا الشاك.

تعزى نتائج تقرير منظمة الأمم المتحدة للتنمية لعام (١٩٩٢م) ـ لحد كبير ـ الفجوة بين الأغنياء والفقراء بدءًا من عام (١٩٦٠م)، إلى إجراءات حماية الأغنياء. واستخلص تقرير عام (١٩٩٤م) لنفس المنظمة «قيام الدول الصناعية عن طريق انتهاكها لمبادئ التجارة الحرة ـ بتكبيد الدول النامية تكلفة تقدر بخمسين مليار دولار أمريكى فى العام الواحد ـ أى ما يساوى تقريبًا إجمالى المساعدات الأجنبية التى تتدفق على تلك الدول»، وينتمى أغلب هذه التكاليف إلى ترويج الصادرات التى يتم دعمها حكوميًا[٦١].

وطبقًا لتقديرات التقرير العالمى لعام (١٩٩٦م) لمنظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة، زادت الفجوة بين العشرين فى المائة الأغنى والعشرين فى المائة الأفقر فى العالم، أكثر من ٥٠٪ من عام ١٩٦٠م إلى عام ١٩٨٩م. ومن المتوقع «زيادة اللامساواة على الصعيد العالمى الناجمة من عملية العولمة».

ويلاحظ أن تزايد الفرق بين الأغنياء والفقراء موجود أيضًا فى المجتمعات الثرية، وتتصدرها الولايات المتحدة، فى حين تقع بريطانيا فى مرتبة لا تبتعد كثيرًا عنها. وتهلل جذلاً الصحافة التجارية لزيادة الفوائد بصورة «مثيرة»، و«مذهلة»، وتصفق لتركيز الثروة غير المسبوق فى أيدى القلة القليلة من الشعب، فى حين لا تزال الظروف بالنسبة للأغلبية يسودها الكساد، أو تتراجع.

يُعرض إعلام مؤسسات الأعمال وإدارة كلينتون، والزعماء من المشجعين للطريقة الأمريكية أنفسهم ـ وهم ممتلئون بالزهو ـ كنموذج من الواجب أن يحتذى به العالم أجمع، وتنزوى فى غمار تهليلهم وتشجيعهم لأنفسهم نتائج السياسة الاجتماعية المتعمدة فى أثناء الفترة السعيدة من «الإخضاع الجلى للعمال على أيدى رأس المال». فعلى سبيل المثال **أسفرت «أهم المؤشرات» التى نشرتها**

منظمة اليونيسيف[٦٢]، أن الولايات المتحدة تتمتع بأسوأ سجل صناعى بين الدول الصناعية الأخرى، وتقع مرتبتها فى نفس مرتبة كوبا ـ وهى واحدة من الدول الفقيرة التى تنتمى لدول العالم الثالث، وتقع تحت اعتداء متواصل تشنه عليها أعظم قوة فى نصف الكرة الشمالى، على مدار أربعين عاما ـ وتعد أهم معايير التشابه هى نسبة وفيات الأطفال تحت سن الخامسة، وكذلك معدلات الجوع، وفقر الأطفال، والمؤشرات الاجتماعية الأساسية الأخرى .

ويحدث كل هذا فى أغنى دولة من دول العالم التى تتمتع بميزات لا مثيل لها، ومؤسسات ديمقراطية مستقرة، لكنها تقع أيضًا تحت طائلة قواعد تجارية لحد غير عادى .

ويعد هذا الوضع بمثابة نذير للمستقبل إذا استمر «التحول المأسوى من مبدأ التعددية والمشاركة فى السياسة إلى مبدأ التسلطية وحكومة الفنيين» فى الانتشار على الصعيد العالمى .

ومن الجدير بالملاحظة أنه دائمًا ما تظهر الحقيقة فى النوايا الخفية . فعلى سبيل المثال فى المرحلة التالية للحرب العالمية الثانية، قام چورچ كينان ـ وهو واحد من أكثر واضعى الخطط نفوذًا، ويعتبر رائدًا إنسانيًا ـ بإسناد «وظيفة» لكل قطاع فى العالم : فوظيفة أفريقيا هى أن «تستغلها» أوروپا حتى تعيد بناء نفسها، لكنه ذكر أن اهتمام الولايات المتحدة بهذه القارة ليس بالكثير . وقبل ذلك بعام، أكدت إحدى الدراسات التخطيطية رفيعة المستوى أنه «قد يساعد التطوير التعاونى للأغذية الرخيصة السعر، والمواد الخام القادمة من شمالى أفريقيا فى تشكيل وحدة أوروپية، وخلق قاعدة اقتصادية ؛ لكى تستعيد أوروپا قوتها» . وياله من مفهوم جدير بالاهتمام عن «التعاون»[٦٣] .

ولم يسجل التاريخ أن أحدا قد اقترح أن أفريقيا سوف «تستغل» الغرب فى استعادة قوتها من «تحسين الوضع العام العالمى» فى القرون السابقة .

وإذا كبدنا أنفسنا عناء التفرقة فيما بين المبدأ والواقع، نلاحظ وجود اختلاف كبير بين المبادئ السياسية والاقتصادية السائدة، وبين تلك المعلن عنها . وقد

يساورنا الشك فى توقع أن تلك هى «موجة المستقبل»، مما سوف يجعل للتاريخ نهاية سعيدة.

ولقد تم الإعلان عن نفس «نهاية التاريخ»، بثقة لعدة مرات فى الماضى، وكانت دومًا غير صحيحة، وبرغم كل الاستمراريات الخبيثة، يمكن أن يشعر إنسان متفائل بحلول تقدم بطىء الخطى ـ حقيقى فيما أظن.

وبمقدور المقاومة الشعبية فى الدول الصناعية المتقدمة، وغالبًا فى أى مكان آخر فى الوقت الحالى أن تبدأ من مستوى أعلى، وتتمتع بتوقعات أعظم بطريقة تفوق ما كان الوضع عليه فى السابق.

وقد يتخذ التكافل الدولى أشكالاً جديدة وبناءة أكثر؛ لأن الغالبية العظمى من الشعوب قد فهمت أن مصالحها تتشابه كثيرًا، ويمكن وضعها على مسيرة التقدم بالعمل الجماعى.

ولا يوجد سبب حاليًا ـ كما كان الوضع بالسابق ـ يجعلنا نصدق أننا مقيدون بقوانين اجتماعية غامضة ومبهمة، وليس ببساطة قرارات تم اتخاذها فى مؤسسات تابعة للإرادة الإنسانية ـ وهى مؤسسات إنسانية يجب أن تخضع لاختبار الشرعية، وإذا تبين أنها لا تتمتع بهذه الصفة يمكن إحلالها بأخرى أكثر حرية، وأكثر عدالة، كما كان الوضع عليه غالبًا فى الماضى.

وأما المتشككون الذين ينفرون من هذه الأفكار، وينعتونها بأنها ترنو إلى المثالية، وتتميز بالسذاجة، يجب عليهم أن يوجهوا أعينهم صوب ما حدث بالفعل فى هذه البلاد [جنوب أفريقيا] خلال السنوات القليلة الماضية، والذى يعد تكريمًا رائعًا لما تستطيع روح الإنسان فعله، ولتطلعاتها التى لا حدود لها ـ وتلك دروس العالم فى حاجة ماسة لأن يتعلمها؛ لأن من شأن ذلك إرشاد الخطوات القادمة فى المقاومة المتواصلة من أجل الحق، والحرية فى هذا البلد أيضًا [جنوب أفريقيا]، بينما يتحول شعب جنوب أفريقيا ـ الذى حصل توًا على واحد من أكبر الانتصارات ـ إلى المهمات الأكثر صعوبة التى تقبع أمامه.

***